

# ترجمات

ترجمات مركز الشاهد من تقارير ودراسات تتناول الشأن الصومالي والقرن أفريقي



مركز الشاهد  
للبحوث والدراسات الإعلامية  
ALSHAHID  
Centre for Research and Media Studies

# التشدد الإسلامي في شرق أفريقيا

Radica Islam in East Africa

دراسة أعدتها مؤسسة راند بمبادرة ورعاية من قبل  
القوات الجوية الأمريكية

تأليف:

Angel Rabasa

تلخيص وترجمة

السفير محمد شريف محمود



# ترجمات

سلسلة غير منتظمة تهدف إلى ترجمة وتلخيص التقارير  
الصادرة عن المراكز الغربية عن منطقة القرن الأفريقي وشرق  
أفريقيا إلى العربية لمساعدة قراء العربية من الاطلاع عليها.

---

## التشدد الإسلامي في

### شرق إفريقيا

---

---

دراسة أعدتها مؤسسة راند بمبادرة ورعاية من  
قبل القوات الجوية الأمريكية

**تلخيص وترجمة : محمد شريف محمود**

الدراسة الأصلية باللغة الإنجليزية وتقع في ١١٠ صفحات وصدرت في  
عام ٢٠٠٩م وتم هنا تلخيص وترجمة ما وجدناه مهما ليطلع عليه قراء  
العربية.

## نبذة عن المترجم

السفير محمد شريف محمود، دبلوماسي صومالي مخضرم يقيم حاليا في لندن. كاتب باللغة العربية والإنجليزية وله العديد من المقالات على المواقع والصحف العربية حول القرن الأفريقي.

عمل في الوظائف التالية قبل أن يتفرغ للكتابة.:

- مديرا عاما لوزارة الخارجية الصومالية ١٩٧٥-١٩٧٨م
- ممثلا دائما للصومال في الأمم المتحدة ١٩٧٨-١٩٧٩م
- سفير الصومال في باريس والممثل الدائم للصومال لدى اليونسكو ١٩٧٩-١٩٨٣م
- سفير وممثل لجامعة الدول العربية في كل من داكار بالسنغال ونيروبي بكينيا في الفترة بين ١٩٨٣-١٩٨٨م
- مدير الإدارة الأفريقية بجامعة الدول العربية ١٩٨٨-١٩٩٢م
- نائب رئيس الإدارة العامة للشئون السياسية في جامعة الدول العربية ١٩٩٢-١٩٩٤م
- سفير سابق لجامعة الدول العربية في روما ١٩٩٤-١٩٩٩م

## نبذة عن مؤسسة راند

أنشئت مؤسسة راند (للبحث والتنمية) عام ١٩٤٥ بإشراف القوات الجوية الأميركية، وبمشاركة شركة «دوغلاس للطيران». إلا أن المشروع تحول لاحقا في عام ١٩٤٨ إلى «منظمة مستقلة غير ربحية» بتمويل من وقف فورد الخيري (Ford Foundation).

كان الهدف من تأسيس المؤسسة في الأصل هو «إمداد القوات الأميركية بالمعلومات والتحليلات اللازمة» إلا أن هذا الهدف توسع لاحقا عندما أصبحت المؤسسة شبه مستقلة، ليشمل تعاملها واهتمامها معظم المجالات ذات العلاقات بالسياسات العامة داخل أميركا وخارجها.

ويوجد لدى المؤسسة «مجلس أمناء» يضع خططها المستقبلية، ومن أهم من عمل بهذا المجلس: دونالد رامسفيلد، كوندوليزا رايس، زالماي خليل زاد. الأهداف تعلن المؤسسة في أدبياتها وعبر موقعها على الإنترنت أنها «مؤسسة محايدة غير ربحية، تسعى إلى مساعدة الساسة وصناع القرار في فهم القضايا العامة من خلال البحث الجاد والتحليل العميق» وهذا هو نفس الهدف الذي تعلن عنه معظم مراكز التفكير في العالم ضمن ديباجة التأسيس.

لكن أهداف المراكز -في الحقيقة- تتباين تبين أهداف المؤسسين والممولين والمشرفين. وقد خرجت مؤسسة «راند» في الأصل من تحت عباءة وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» وظلت سمة «العسكرية» تميز ميولها واهتماماتها وأبحاثها حتى اللحظة. ويفسر الدكتور رونالد سّر ميول «راند» العسكرية قائلا: «إن مؤسسة راند تأسست من أجل حماية أمن أميركا في عصر القنبلة النووية» يضاف إلى ذلك الطابع شبه الرسمي لها، وقربها من دوائر الحكومة الأميركية.

ورغم هذا الطابع العسكري العام، فقد اشتهرت راند لفترة بدراساتها الفنية والاجتماعية المميزة بالاهتمام بالشأن الداخلي الأميركي المحض. وبدأت اهتمامات المؤسسة بالتوسع تحت ضغط الطموحات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وتحولها من دولة قوية مشغولة بشأنها الداخلي، إلى إمبراطورية مهووسة باللعب على الساحة الدولية. وهكذا اتجهت المؤسسة، مسلحة بعلاقاتها الواسعة خصوصا داخل دوائر المال والأمن، إلى الاهتمام بقضايا الأمن والشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، وحسب التقرير السنوي للمؤسسة عام ٢٠٠٥ «فإن نصف الدراسات التي يعدها باحثو المؤسسة اليوم تتعلق بقضايا الأمن القومي والعالمي».

## تصدير

أعدت هذه الدراسة من قبل مؤسسة «راند» بمبادرة وإيعاز من قبل القوات الجوية الأمريكية، متابعة وانطلاقاً من زيادة اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا، وبغرض تحديد المصالح الجيوسياسية والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في القرن الإفريقي والمهام المنوطة بها للقضاء على الأعداء الذين يهددون هذه المصالح.

ويهدف هذا البحث الذي هو جزء من دراسة واسعة عن الأدوار الأمنية للولايات المتحدة في إفريقيا جنوب الصحراء، وإلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة خطط القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، وتشكيل قدراتها الجوية والفضائية، وكذلك لخدمة الهيئات الحكومية الأمريكية الأخرى للعمل بفاعلية في حماية ودعم المصالح الوطنية الأمريكية في القارة.

وفي تقدير هذه الدراسة أن التهديد المتصاعد للمصالح الأمريكية يأتي من انتشار الحركة الإسلامية الجهادية وانتشار شبكات المجموعات الإسلامية المتشددة في شرق إفريقيا، وتعرف الدراسة هذا التهديد بالإرهاب ويقصد به الحركات الإسلامية بمختلف اتجاهاتها وفي قممها القاعدة. ويشمل التهديد للمصالح الأمريكية انهيار الدولة في الصومال وحركات التمرد ويقصد بها الجماعات الثورية التي تحارب النظم الحاكمة الموالية للولايات المتحدة كحركة تحرير الأوجادين وجبهة تحرير الأرومو والجبهات الأخرى التي تهدد الاستقرار، أي التي تريد تغيير الوضع الراهن.

ولمواجهة هذا التهديد أنشئ تحالف يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والدول الأخرى الحليفة لها والدول الإقليمية في شرق إفريقيا. والقاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي تمثل التجسيد الحي لهذا التحالف، وتشكل مركز القيادة والتنسيق والتدريب والانطلاق في عمليات الرقابة والتقصي والمواجهة والعمليات القتالية. وتطلق عليها قوة المهام المتحدة المشتركة - القرن الإفريقي (CJTF-HOA Combined Joint Task Force-Horn of Africa)، التي تعتبر جزءاً من القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) التي أسست في أكتوبر ٢٠٠٨. وتشمل الدول الخاضعة لإشرافها كينيا وإثيوبيا وأرتريا والسودان والصومال وجيبوتي واليمن وجزر سيشيل، كما تدير مشاريع في أوغندا وتنزانيا. والأهداف الرئيسية لهذه القوة هي تكوين رؤية إقليمية مشتركة لقضايا الأمن وبناء القدرات البحرية للدول المطلة على الشاطئ ودعم عمليات حفظ السلام الإفريقية والأمنية في الدول التي تتولى إحاطتها بالرعاية، كما فعلت عندما نقلت القوات الأوغندية بمعدات وأسلحتها جوا بوصفها قوات حفظ سلام إفريقية إلى مقديشو بعد سقوط

نظام اتحاد المحاكم الإسلامية.

وقد قام مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية بإيجاز هذا البحث نظرا لأهميته في فهم ما يجري في منطقة القرن الإفريقي ومعرفة سياسات الدول العظمى التي تسعى للسيطرة على توجهات الأحداث في المنطقة.

وبالاحظ في هذه الوثيقة رغم إقرارها بأن القوى الخارجية ولاسيما الدول المجاورة هي التي وراء عدم الاستقرار والتي تذكر الصراعات في الصومال، إلا أنها تتجاهل القضية الأساسية وهي الواجب المفروض على المجتمع الدولي احترام السيادة الإقليمية للبلاد ووحدتها الوطنية وصيانة أمنها القومي وإعادة الدولة وحق الصومال في التنمية والكرامة. وينظر البحث إلى الصومال من زاوية واحدة فقط، ألا وهي محاربة الإرهاب فقط، دون اعتداد بأي قيمة أخرى.

وأخيرا وليس آخرا، يدعو البحث إلى تشجيع انفصال صوماليلاند بتأييد الإعراف به كدولة مستقلة مقابل منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية وتسهيلات بحرية في بربرة التي ستقوم بتوفير السيطرة الجوية لها على الشرق الأوسط والخليج الفارسي والمحيط الهندي .

ونحن لا نسلم بصحة المعلومات والوقائع التي وردت في هذا البحث، ولا بالإستنتاجات التي بنيت عليها، بل كثير منها مغرضة ومفتعلة بقصد تبرير السياسات الغربية في القرن الإفريقي. ومع ذلك فإن هذه الدراسة مهمة لفهم الصراعات التي تجري رحاها في القرن الإفريقي.

وأرجو المعذرة من القارئ لورود بعض التعبيرات والأوصاف التي تخدش المشاعر، وقصدنا من الاحتفاظ بها كما هي، هي مراعاة أمانة الترجمة، وتمكين القارئ من متابعة الروح التي ينطلق منها معدو هذه الدراسة.

المترجم: السفير / محمد شريف محمود

## موجز البحث

إن أخطر تهديد تواجهه الولايات المتحدة وحلفائها في شرق إفريقيا هو أنشطة القاعدة وزيادة مستويات التشدد بين قطاعات من السكان المسلمين في شرق أفريقيا. ولقد أصبح شرق إفريقيا ملاذا وقاعدة للعمليات الإسلامية (الإرهابية) منذ عام ١٩٩٠ ، ولا يزال يحظى بالأولوية في الإستراتيجية الكونية للقاعدة. إن ضعف الحكومات الإفريقية والصراع الداخلي في هذه البلدان وفساد الأنظمة تسهل قدرة الإرهابيين على التحرك والتخطيط والتنظيم.

ورغم أن القاعدة تمثل التهديد الإرهابي الأساسي للمصالح الأمريكية في شرق إفريقيا، إلا أنها مجرد عنصر لعالم واسع من المجموعات الإسلامية المتشددة والمنظمات في المنطقة. وهناك مجموعات إسلامية متشددة أهلية متعددة في شرق إفريقيا التي تتشابه بدرجات مختلفة في أهدافها مع برنامج القاعدة. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعات تبشيرية (لنشر الدعوة الإسلامية) - مموله من الجمعيات الخيرية السعودية - تروج بحماس لتأويلات للإسلام متزمتة، وأصولية، وسلفية، التي ليست بالضرورة داعية إلى العنف، وإنما تصب في خدمة الإرهاب.

إن القرب الجغرافي والتواصل الاجتماعي والثقافي والديني بين شرق إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، يجعل الأول يستسيغ عن طيب خاطر لتغلغل الأنشطة المتشددة والعقائد الوافدة من الشرق الأوسط. وهذا لا يعني بالضرورة، أن الشرق الأوسط تربة خصبة للإسلام المتشدد. ورغم أن السلفية انتشرت بين الصفوة المتعلمة، فإن التقاليد والشعائر الصوفية لا تزال هي الغالبة بين جماهير السكان المسلمين. وبغض النظر عن تأثير الأنشطة الهامشية، مثل انتشار الجمعيات الخيرية الخليجية في المنطقة، فإن جذور الإسلام التقليدي الراسخة في الأوساط المحلية تقف حجر عثرة أمام انتشار الأفكار المتطرفة.

وإذا استمرت برامج المساعدات التي أعدت لمحاربة الإرهاب حتى الآن في شرق إفريقيا، فإنها قد تمهد الطريق لوضع أساس لنظام أكثر تماسكا للتعاون في مجال محاربة الإرهاب في شرق إفريقيا. إن المعونات في مجال محاربة الإرهاب في حد ذاتها قد لا تكفي لتشكيل حلا فعالا طويل الأمد لمواجهة تحديات التطرف الإسلامي والإرهاب. إن الحل الفعال الطويل الأمد يتطلب التعامل مع الأسباب والظروف التي تجعل المنطقة تستضيف وترحب بالعناصر المتطرفة والإرهابية. ولذلك فإن المقاربة الإستراتيجية يجب أن تحتوى على هذه العناصر:

**أولا: تعزيز مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وذلك بتقديم البرامج التي تساعد**

على زيادة الموارد البشرية، وتحسين أداء الإدارة العامة، وتوفير الخدمات الحكومية، وتطوير مهنية القوات المسلحة والأمنية.

**ثانيا: ترشيد وتقوية التعاون العسكرى الإقليمى، والمؤسسات الأمنية الداخلية.**

وهذا البرنامج يساعد البلدان المشاركة على ترشيد موارد إدارة النظم الدفاعية وعملية اتخاذ القرار وإعداد المهارات اللازمة لتطبيق البرامج والعمل على تحليل القضايا الحقيقة التى تواجهها.

**ثالثا: اتخاذ خطوات فعلية للتوفيق بين الأطراف الصومالية المتناحرة.**

**رابعا: الأخذ بعين الاعتبار الاعتراف بصوماليلاند.**

**خامسا: الإقرار باحتفاظ الولايات المتحدة بوجود عسكرى فى قرن إفريقيا فى المستقبل المنظور، وإنشاء البنية التحتية المناسبة لدعمه.**

**سادسا: مساعدة حكومات المنطقة المتعاونة فى السيطرة على حدودها البرية والبحرية، عن طريق توفير التدريب ونظم الرقابة المناسبة للبيئة وتطوير قدرات بلدان المنطقة ومساعدتها على ترسيخ ضبط حدودها بالنسبة لإثيوبيا وكينيا اللتين تتعرضان لخطر اختراق حدودهما من قبل الإرهابيين المقيمين فى الصومال.**

**سابعا: صد الدعم الخارجى للمجموعات المتشددة العاملة فى شرق إفريقيا بالضغط على ارتريا.**

**ثامنا: تخفيض تأثير المنظمات الإسلامية الأجنبية، وذلك بالتواصل مع التيار العام الدينى ولاسيما الإسلام الصوفى ومساعدته على نشر التفسيرات المعتدلة للإسلام وتجريم الإرهاب.** ونظرا لأن المنظمات الإسلامية تستخدم الخدمات الاجتماعية التى تقدمها كوسيلة لدفع أجندتها، فإنه يجب اكتشاف وسائل لمساعدة المنظمات غير الحكومية الإسلامية المعتدلة على تقديم الخدمات الاجتماعية، ومن ثم خفض تأثير المنظمات غير الحكومية الإسلامية. وبالمطبع فإن هذه المساعدات يجب أن تقدم بشكل لا يضر بمصداقية المجموعات المعتدلة.

**تاسعا: إزالة العوائق التى تحول دون النمو الإقتصادي لهذه البلدان.**



هناك توافق فى الرأى بين مجموعة المخططىن للسياسات حول الحاجة إلى الترويج للفرص الاقتصادية، ولأسيما بين الشباب وذلك بخفض نسبة المحتمل تجنيدهم للعمل الجهادى. وهذا يتأتى بخلق حد أدنى من النظام والأمن والإشراف على سلوك الحكومات والهيئات الخاضعة لها وضبط الفساد على الأقل (لدى تقديم المساعدات الدولية)، وتخفيض الحواجز التجارية، وتخفيف عبء الديون كلما كان ذلك ممكنا، والترويج للمبادرات الاقتصادية مع التركيز على المشروعات الصغيرة الحجم.

إن الهدف الأساسى هو بناء مقاومة وطنية متينة التى لا تتسامح مع الإرهابيين والمتطرفين، وتكون صامدة أمامهم. وهذا يتحقق فقط إذا اقترنت مبادرات الأمن بمجموعة عريضة من السياسات الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى. وبدون مقاربة ذات مسارين، فإن الأمل ضعيف فى أن تتجذر محاولات محاربة الإرهاب.

## الفصل الأول

### القاعدة فى شرق أفريقيا

إن التهديد الأكثر جدية الذى تواجهه الولايات المتحدة وحلفائها ، وتعرض مصالحها للخطر طبقا لهذه الدراسة يأتي من المنطقة التى تمتد من السودان حتى تنزانيا- هو وجود القاعدة فيها وتزايد مستويات التشدد بين قطاعات مختلفة من المسلمين فى شرق أفريقيا.

ويحتل شرق إفريقيا مركز الصدارة فى الإستراتيجية الكونية للقاعدة. ففي عام ١٩٩٠ أنشأت القاعدة قاعدة فى السودان عندما استولى النظام الإسلامى على السلطة فى عام ١٩٩٠ . وفى عام ١٩٩٢ ، و١٩٩٣ بعد سقوط الرئيس محمد زيار برى، زار نائب القائد العسكري للقاعدة حينئذ محمد عاطف الصومال عدة مرات.

وتكشف وثائق "هارموني" عن الصومال بأنه بينما كان هدف القاعدة الرئيسى هو إقامة علاقات عمل مع المناضلين الصوماليين، وإنشاء معسكرات التدريب فى إقليم الأوجادين بإثيوبيا والصومال، فإن كينيا كانت البيئة الأنسب الصالحة لتنفيذ العمليات. وترسم الوثائق صورة لخلايا القاعدة تعمل بحرية فى كينيا دون أدنى إكترات بالرقابة أو الاعتقال من قبل السلطات.

ومنذ أواسط ١٩٩٠ أصبح شرق إفريقيا (بجانب اليمن، التى هى جزء من منطقة جيوسياسية واحدة) المسرح الرئيسى لعمليات القاعدة. وبينما كان القائد العسكرى للقاعدة على الرشيدى الملقب بأبو عبيدة البانشيرى يستعد لقصف السفارتين الأمريكيتين فى شرق إفريقيا، غرق فى بحيرة فكتوريا فى مايو ١٩٩٦ . واستمر التخطيط للعمليات فى إفريقيا بعد وفاة البانشيرى وطرد القاعدة من السودان فى عام ١٩٩٦. وفى أغسطس ١٩٩٨ نفذت القاعدة اثنتين من أكبر الهجمات الإرهابية دوبا، وهما القصف الانتحاري للسفارتين الأمريكيتين فى نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا. وفى نوفمبر ٢٠٠٢ أقدمت القاعدة على شن هجمتين متزامنتين فى كينيا بتفجير فندق براديس (الفردوس) بالسيارة، وإطلاق صاروخ خائب أرض جو على طائرة إسرائيلية أقلعت من مطار ممباسا.

فى مقالة نشرت فى يونيو ٢٠٠٦ فى الموقع الألكترونى "صدى الجهاد"، قدم عبده عزام الأنصارى تحليلا عن أهمية إفريقيا فى استراتيجية القاعدة. وبناء على ما قاله، فإن القاعدة كانت دائما على علم بأهمية إفريقيا، التى انعكست فى عمليات القاعدة

المتعددة في شرق وشمال إفريقيا، وقصف السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في أغسطس ١٩٨٩، وكذلك تفجير كنيس في جربة بتونس في إبريل ٢٠٠٢، وتفجيرات الدار البيضاء وشرم الشيخ في سيناء.

وطبقاً للأنصارى، فإن ضعف الحكومات الإفريقية والصراع الداخلي وفساد هذه الأنظمة تذل قدرة المجاهدين في التحرك والتخطيط والتنظيم. وكما يقول، تتيح هذه الظروف لمناضلي القاعدة فرصة ذهبية في التحرك بسهولة عبر البلدان الإفريقية دون رقابة، والحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية، وفي أغلب الأحيان بأسعار بخسة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. ويضيف الأنصارى، أن الفقر والحاجات الاجتماعية السائدة في معظم البلدان الإفريقية تمكن المجاهدين من تقديم وتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية، ومن ثم زرع بعض المناضلين المؤثرين.

إن القاعدة ومنظرو الحركات المتشددة المرتبطة بها تستثمر النزاعات في إفريقيا بانتهازية، ويحاولون تصوير هذه النزاعات على أنها تبرر الجهاد. وقد صرح الشيخ حامد العالى، وهو مفكر سلفى كويتي مشهور في ديسمبر ٢٠٠٦ بأن المسلمين في الصومال واليمن والسودان وفي إفريقيا بصفة عامة، وفي السعودية وفي مصر ملزمون بالإشتراك في الجهاد. والمواقع الجهادية تقدم رسائل وخرائط والتشجيع والمشورة الاستراتيجية على المقاتلين الذين يستعدون للسفر إلى الصومال. وفي رسالة نشرت في إحدى المواقع في يناير ٢٠٠٧، تعتبر الصومال «البوابة الجنوبية إلى القدس» وإذا سقط هذا البلد، فإن الأسى والحسرة والمهانة والهلع سيخيم شبحه على المسلمين.

وفي يناير ٢٠٠٧ في رسالة صوتية، دعا الرجل الثانى فى القاعدة أيمن الظواهري المسلمين أينما كانوا، ولاسيما فى اليمن والعربية السعودية ومصر وشمال إفريقيا والسودان إلى المشاركة فى الجهاد ضد إثيوبيا، ودعم المسلمين الصوماليين بالرجال والمال والحرية والمشورة لإنزال الهزيمة بالقوات الإثيوبية التى يصفها بأنها "رقيق الولايات المتحدة".

ورغم أن القاعدة تمثل التهديد الإرهابي الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة في شرق إفريقيا، إلا أنها مجرد عنصر واحد فقط لعالم أوسع من المجموعات الإسلامية المتشددة ومنظمات أخرى. وثمة مجموعات إسلامية متشددة تتشابه أهدافها بدرجات مختلفة مع أجندة القاعدة. كما أن هناك أيضا مجموعات داعية للإسلام تمول من السعودية والجمعيات الخيرية الخليجية، التى تنشر بحماس التفسير السلفي المتشدد للإسلام، التى ليست بالضرورة متسمة بالعنف، ومع ذلك فإنها تشكل بوابة للإرهاب.

إن استراتيجية القاعدة في شرق إفريقيا، كما هي في كل مكان هي محاولة جذب المناضلين المحليين في حركة الجهاد العالمي. وهذه الأخيرة تكتسب قوة لدرجة أنها تستطيع أن تساعد وتؤيد الصراعات المحلية. ومع ذلك فإن هذه المجموعات المحلية التي تتشابه مع القاعدة ترفع أجندات خاصة. فالاتحاد الإسلامي في الصومال الذي اندثر الآن كان متهما في الثمانينات والتسعينات بإقامة علاقات مع القاعدة، ولكن هدفه الرئيسي كما يبدو هو الجمع بين الإسلام والوطنية الصومالية المعادية لإثيوبيا.

وليس واضحا فيما إذا كانت القاعدة تنظر إلى شرق إفريقيا كقاعدة لوجستية أو كمسرح للعمليات الإرهابية. إن قرب شرق إفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية يعزز إمكانية أن يصبح قاعدة إسناد لأنشطة القاعدة خارج المنطقة ذاتها، وفي نفس الوقت فإن الأجزاء المتطورة من شرق إفريقيا تشكل أهدافا مكسبة ( بضم الميم) مرتبطة بالوجود والنفوذ الغربي.

ومن منظور محاربة الإرهاب، فإنه من المهم فهم طبيعة وأجندة المجموعات الإسلامية المحلية، وعلاقاتها بالحركات العالمية المختلفة، وبصفة خاصة بالقاعدة وبالأطراف الأخرى للحركة الجهادية العالمية، والاعتبارات التي تدفعها إلى التعاون مع القاعدة، وكذلك التناقضات والخلافات التي حتما تبرز بين الرؤية الكونية للقاعدة والأجندات الوطنية التي تحاول تحقيقها. إن الحركة العالمية التي تحاول القاعدة بناءها تكسب مزيدا من القوة لدرجة أنها تستطيع أن تقدم المساندة للصراعات المحلية. وإذا لم تفعل ذلك، فإن الحركة العالمية تفقد تماسكها وهدفها. ويستخلص من ذلك، أن استراتيجية أمريكية شاملة تحتاج إلى أن تتجاوز حدود نظرية محاربة الإرهاب التقليدية وتطبيقاتها، والسعي لإحباط ومنع إدخال المجموعات الأهلية في الأجندة الكونية للقاعدة.

## خصائص البيئة في شرق إفريقيا التي تمهد الطريق لوجود

### الحركة الجهادية

إن جاذبية شرق إفريقيا التي تغرى المتطرفين الإسلاميين إلى جعله مقرا لوجودهم، تعود إلى عوامل متعددة، من بينها ضعف الحكومات، وانحياز الدول ووجود مراكز بديلة للسلطة، وشيوع الإقتصاد غير الرسمي، والحدود الهشة، وانتشار حيازة الأسلحة بشكل غير قانوني، والقرب الجغرافي لشبه الجزيرة العربية، وسهولة الوصول إلى مواقع عمليات الهجوم.

وفي هذا الصدد، فإن كينيا وتنزانيا بما تتمتعان به من درجة عالية من البيروقراطية، بالمقارنة مع حالة اللادولة في الصومال، وانتشار مناطق حضرية واسعة فيهما، مع توفر البنى التحتية الجيدة، ووجود مجتمعات منظمة بدرجة معقولة تسمح للأجانب بالتستر وتوفير لهم الموارد التي يحتاجون إليها لنشر شبكاتهم.

أما الصومال فبحكم وضعه بلا دولة، وتشابك العلاقات القبلية فيه، التي تملك القدرة على إخضاع الأجانب لإشراف دقيق، فإنه لا يوفر لهم جوا مناسباً، إلا إذا تمتعوا بحماية من مجموعات محلية. وهذا ما جعل كينيا وتنزانيا مرتعا خصبا لنمو الشبكات الإرهابية، وإن كان الصومال الملاذ الآمن لبعضها.

### ضعف الحكومات والدولة المنهارة

إن ضعف الحكومات والفوضى السياسية والاجتماعية في المنطقة كلها تخلق المحيط الذي تزدهر فيه مؤسسات بديلة للسلطة.

فجنوب الصومال لم يحظ بحكومة فاعلة منذ سقوط زياد برى في ١٩٩١، ولا يزال الجزء الأكثر تقلبا والأكبر من حيث عدم الأمن. وقد تقلد فيه الحكم أمراء حرب ذووا انتماءات عشائرية، حتى انتصرت حركة المحاكم الإسلامية في يونيو ٢٠٠٦، إثر هزيمة تحالف استعادة السلام ومحاربة الإرهاب، وهم مجموعة أمراء وسماصرة السلطة الذين كانت تساندهم الولايات المتحدة ودول المنطقة. وقد تم إسقاط حكومة المحاكم الإسلامية بالغزو الإثيوبي في ديسمبر ٢٠٠٦، الذي نصب الحكومة الفدرالية المؤقتة في السلطة في مقديشو بمباركة وتأييد من الولايات المتحدة وحكومات المنطقة الأخرى.

وترجع الهواجس التي دفعت الفرقاء الدوليين المختلفين إلى دعم الغزو الإثيوبي، إلى خوفهم من أن سيطرة حركة المحاكم الإسلامية تمثل مخاطر أمنية تهدد مصالحهم. فبالنسبة لإثيوبيا كان قلقها من بروز حركة إعادة الوحدة لصومالية التي قد تشمل تطلعات نحو إقليم الأوجادين، وكذلك قلقها من اعتمادها على ارتريا، وكذلك الخوف من استثارة وتهيج السكان المسلمين فيها. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فهو القلق من أن تنشئ «القاعدة» قاعدة لها في القطر الذي تحكمه المحاكم بتأييد من العنصر المتعاطف معها في داخل الحركة. إن التدخل الأجنبي في الصومال من قبل أطراف مختلفة، ذات أجندات متنوعة، كان بالطبع نتيجة عدم وجود الدولة لفترة طويلة وعاملا مشجعا له.

وقد تحمل جنوب الصومال العبء الأكبر من الحرب الأهلية، كما تركز القتال

والتدمير في مقديشو والمدن الجنوبية. وقد تعرض أكثر من غيره للتدخل الخارجي بالمقارنة مع صوماليالاند وبونتلانـد. وقد كان مسرعا لتدخل الأمم المتحدة بتأييد من الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥ ، كما كان هدفا لتغلغل المقاتلين الأجانب والغزو الإثيوبي في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

أما صوماليالاند الذي أعلن الانفصال عن الجمهورية في مايو ١٩٩١ إثر مقاومة مسلحة لنظام محمد زياد بري، بقيادة الحركة الوطنية الصومالية، فإنه قد نجح في إقامة حكومة عاملة، وإنشاء برلمان من مجلسين ونظام قضائي وقوات شرطة ومجالس بلدية. وإجراء استفتاء على الدستور وانتخابات محلية ورئاسية، ورغم ادعاء الاستقلال فإنه لم يحصل على الإعتراف الدولي، ولا يتلقى غير مساعدات ضئيلة في مجال التنمية.

ويخوض صوماليالاند صراعا حادا مع بونتلانـد حول ملكية إقليمى سول وسناغ. وقد نشب قتال بينهما في أكتوبر ٢٠٠٧ حول السيطرة على لاس عانود، عاصمة إقليم سول المتاخم لإثيوبيا. وقد أعلن إقليم سناغ الانفصال عن بونتلانـد في عام ٢٠٠٧ ، وأطلق على نفسه "ماخير" ، واختار "بادان" عاصمة له.

وبونتلانـد إقليم تقطنه قبائل متنوعة، ويشكل عدد سكانه ثلث سكان البلاد. وقد كونت حكومة بونتلانـد في عام ١٩٩٧ في اجتماع عقد في "غرروي" الذى شارك فيه أعيان الإقليم والقادة السياسيون. وقبل إنشائها كانت السلطة محصورة في أعيان العشائر وجهة الخلاص الديمقراطية. وفي عام ١٩٩٠ عندما كادت جماعة متطرفة هى الاتحاد الإسلامى أن تستولى على السلطة هبت قوات جيش الخلاص الوطنى بقيادة عبدالله يوسف لمحاربتها وانتصرت عليها.

ويعتبر بونتلانـد جزءا من مشروع الدولة الفدرالية المزمع إنشاؤها في المستقبل، والمعروف عن حكومته أنها ضعيفة وعاجزة وفاسدة. وأن موارده الرئيسية هى حصيلة الضرائب فى ميناء بوساسو، وعائدات البخور واللبن والماشية التى تصدر إلى الشرق الأوسط، وكذلك حصيلة بيع امتيازات التعدين للشركات العالمية .

وأغلب الأعمال فى بونتلانـد يملكها ويديرها الأعضاء السابقون لجماعة الاتحاد الإسلامى الذين تفرغوا للعمل التجارى بعد تخليهم عن التمرد المسلح. وقد بادر رجال الأعمال هؤلاء بتقديم الخدمات فى مجال التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية. ومعظم مدارس القطاع الخاص مملوكة وتدار من قبلهم. وتدرس هذه المدارس منهمجا منقولاً من بلدان عربية مختلفة، ويعتقدون تصورا سلفيا للإسلام. ونظرا لسدهم فجوة الخدمات الإجتماعية المهمة من قبل حكومة بونتلانـد ووكالات المساعدات الدولية، فإن جماعات رجال الأعمال المتدينة قد اكتسبت

درجة كبيرة من التأييد الشعبي، وبغض النظر عن أنها ليست نشطة سياسيا، فإنه يعتقد أنها تتحين الفرص للرجوع من جديد إلى معترك الحياة السياسية.

إن أنجح كيان في هذه الفسيفساء من الدول وأشباه الدول في القرن الإفريقي هو جيبوتي، التي توجد بها قاعدة عسكرية فرنسية، كما تعتبر أيضا مقرا رئيسيا للقيادة الموحدة لقوة المهمات الأمريكية- القرن الإفريقي (CJTF-HOA) (Combined Joint Task Force-Horn of Africa Intergovernmental Authority on Development). ورغم أن جيبوتي ليست خالية من التوترات القبلية التي تميز البلاد الصومالية، فإنها مستقرة. ويشكل الوجود الفرنسي بها ضمانا أمنية. وعلاوة على ذلك، هناك مبررات محلية للاستقرار، منها المهارات السياسية للقيادة، وكفاءة جهاز الأمن الداخلي والخطط المرسومة لدعم التنمية الاقتصادية وتطوير جيبوتي لكي تصبح مركزا تجاريا دوليا. وبحكم الموقع الجغرافي لجيبوتي على مدخل البحر الأحمر فإن ميناءها يحتل مكانة استراتيجية خاصة. وتتابع جيبوتي القضايا الصومالية عن كثب، وقد استضافت أحد مؤتمرات المصالحة الصومالية، وتراقب محابراتها باهتمام بالغ التطورات في مختلف أجزاء الصومال.

وفي السودان، تكونت حكومة وحدة وطنية بعد التوقيع على اتفاقيات نيفاشا-مشاكوس في عام ٢٠٠٤ التي أنهت حركة التمرد في الجنوب بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتنص الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين على إجراء استفتاء في عام ٢٠١١ الذي سيمنح الجنوب الفرصة لاختيار الاستقلال.

وفي دارفور بغرب السودان التي نكبت بالنزاعات منذ عام ٢٠٠٤، استهدفت قبائل الجنجويد التي تساندها الحكومة بانتظام قبائل الفور والزغاوة والمساليت الذي نتج عنه النزوح وأزمات إنسانية مروعة. وتجرى محاولات دبلوماسية حاليا لزيادة أو إحلال بعثة الاتحاد الإفريقي الضعيفة التي كانت تراقب الوضع في دارفور بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي ستمنح ولاية أكبر، ولكن حكومة الخرطوم قاومت هذه المبادرة.

## مراكز بديلة للسلطة

تكتسح عموم شرق إفريقيا مراكز بديلة للسلطة في شكل عشائر وأمرأء حرب وجماعات متمردة ومليشيات إسلامية وشبكات للجريمة. وفي الأيام الأولى لانهايار سلطة زياد بري، كان أمرأء الحرب يعتمدون على تأييد قبائلهم وعشائرتهم، ولكنهم سرعان ما استغنوا عنها وأنشأوا قواعد خاصة بهم تستند إلى قوة السلاح فقط.

أما في صوماليلاند فإن أعيان القبائل استطاعوا أن يفرضوا هيمنتهم بعد إعلان الانفصال عن صوماليا.

وإثيوبيا تحارب عدة حركات انفصالية، من بينها جبهة التحرير الوطني الأوجادينية الصومالية، وجبهة تحرير أورومو. وفي أبريل ٢٠٠٧، شنت جبهة تحرير الأوجادين هجوماً على منشأة صينية لاستكشاف البترول على مقربة من الحدود مع الصومال وأردت قتيلا ٦٥ إثيويا و ٦ صينيين، كما اختطفت سبع صينيين الذين أطلق سراحهم فيما بعد. وإضافة إلى ذلك، هناك جبهة عفر الوطنية الديمقراطية وحركة تيجرى الشعبية الديمقراطية، وكذلك الجبهة الشعبية الوطنية الإثيوبية الأمهرية.

وفي الجنوب السوداني كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تسيطر فعلا على المسرح السياسي إلى أن تم التوقيع على اتفاقية السلام وتكوين حكومة الوحدة الوطنية. وفي دارفور تصارع حركتان متمردتان الحكومة السودانية لانتزاع السلطة منها، وهما حركة التحرير السودانية وجناحه العسكري، جيش التحرير السوداني الذي يستمد تأييده من الجماعات الإثنية الفور والزغاوة، وحركة العدل والمساواة التي تقودها مجموعة زغاوية ذات أيديولوجية إسلامية. وفي مايو ٢٠٠٦ أبرمت الحكومة السودانية مع فصيل من حركة التحرير السودانية اتفاقية في أبوجا بنيجيريا، التي لم تشمل حركة العدل والمساواة وفصيلا منشقا عن حركة التحرير السودانية. وفي شرق السودان على امتداد شاطئ البحر الأحمر تقوم قبائل البيجا والرشايدة بمحاربة قوات الحكومة السودانية، وتشير التقارير إلى أنها تتلقى دعما من أرتريا.

وتنتشر شبكات الجريمة بشكل واسع مستفيدة من الفساد وانفلات القانون في المنطقة بأسرها. ويعتبر خليج عدن والبحار المطلية على القرن الإفريقي من المناطق الأكثر تأثرا بالقرصنة في القارة. ويمارس القراصنة والعصابات الإجرامية المسلحة عملياتهم في مناطق نفوذ محدودة. ويشتركون في كل شيء من النهب والسلب إلى ارتكاب عمليات معقدة كأسر رهائن واختطافهم.

وأخيرا، من المهم الإشارة إلى أن بعض مراكز السلطة البديلة تتلقى التشجيع من المجموعات الحاكمة التي تحبذ ممارسة السلطة من خلال قنوات غير رسمية، كما هو الحال مع مليشيا الجنجويد التي تعمل في دارفور بتشجيع من حكومة الخرطوم.

## المشهد الديني- الإثني في شرق إفريقيا

إن شرق إفريقيا ينقسم إلى عدة مناطق ثقافية: هي، ثقافة الغالبية العربية السودانية في السودان، والشعب المسيحي والوثني في خط الإستواء ومنطقة البحيرات الكبرى



في إفريقيا، والغالبية القبطية المسيحية الأمهرية والناطقون بالتيجري القاطنون في مرتفعات إثيوبيا. وهناك العنصر الصومالي الذي يقيم في صومالييلاند وبونتيلاند وجيبوتي وجنوب الصومال والأوجادين وفي جزء من كينيا، وكذلك المجتمعات المسلمة الساحلية المتأثرة بالثقافة العربية التي تعيش في كينيا وتنزانيا، وغالبية السكان المسيحيين في مرتفعات كينيا وتنزانيا.

وتشكل الصوفية الطريقة الأكثر انتشاراً في شرق إفريقيا، ولها أتباع كثيرون وقاعدة عريضة من الشبكات الاجتماعية التي تتألف من تشعبات الطرق. وفي العقود الأخيرة، تعرضت الصوفية لضغط شديد من السلفيين والوهابيين الذين يدعون إلى جوهر الإسلام بالعودة إلى الإسلام الصحيح الذي كان يمارس في عهد النبي وصحابته، ويعتبرون معظم المعتقدات الصوفية وشعائهم بدعا محرمة في الإسلام. ورغم أن السلفية انتشرت بين الصفوة المتعلمة، فإن الشعائر والتقاليد الصوفية لا تزال هي المهيمنة بين جماهير السكان المسلمين في شرق إفريقيا.

وتنتشر الحركات السلفية في أرجاء العالم الإسلامي الواسع. وبعضها تعني بالأمر الدينية الصرفة ولا تملك أي مشروع سياسي والبعض الآخر تطور أو أثر في الاتجاهات المعاصرة في الإسلام. ومع ذلك، فإن بعضها أصبح متشدداً وقدم يد العون لجماعات العنف والإرهاب. وهناك تقارب كبير بين السلفيين المحافظين والوهابيين ولكنهم يختلفون في مجالات مهمة متعددة. وقد سبقت الوهابية الحركة السلفية بمائة وخمسين عاماً. وتختلف الوهابية عن الحركة السلفية المحافظة في أنه بينما ترفض الأخيرة المذاهب الفقهية الإسلامية وتعتمد على التفسير المباشر للقرآن والسنة، فإن الأولى تؤمن بالمذهب الحنبلي، أحد أكثر مدارس الفقه الإسلامي الأربعة صرامة في الإسلام السني. ومن المهم التطرق إلى أن الوهابية مرتبطة برباط وثيق مع بيت آل سعود، وإن كان في مرات متعددة تحدى الوهابيون المتشددون الحكومة السعودية. ورغم أن الوهابية كانت في الأصل طائفة هامشية، فإن الرعاية السعودية لها جعلتها ذات النفوذ الأكبر في العالم الإسلامي قاطبة.

## تحليل البلدان

### السودان

يشكل المسلمون السنة في السودان سبعين في المائة من عدد السكان. وأن خمسة وعشرين في المائة منهم، يمارسون عبادة الأديان الإفريقية المحلية، وخمسة في المائة مسيحيون. ويتركز المسلمون في الأقاليم الشمالية الناطقة بالعربية حيث يكونون

٩٥ من السكان. أما المسيحيون والمؤمنون بالأديان المحلية فإنهم يشكلون الغالبية في الجنوب. والصوفية لها جذور عميقة في السودان، وتواصل الطرق الصوفية لعب دور مهم في ممارسة الشعائر في الإسلام السوداني. ولقد نشأت الطريقة الختمية في السودان في أوائل القرن الثامن عشر، واستوطنت في مقرها الرئيسي في السنية تحت سفح جبل أويتلا شرقي السودان. وفي الثمانينيات من القرن التاسع عشر اشتبكت الطريقة الختمية في نزاع مع الحركة المهدية بقيادة محمد أحمد، مهدي الخرطوم الذائع الصيت، الذي اعتبر الختمية مصدرا محتملا للمعارضة. وقد كان أحمد نفسه معروفا بنزوعه إلى الزهد، وقد عين شيخا للطريقة السمانية قبل أن ينصب نفسه مهديا، أو (الرجل الملهم).

وبعد هزيمة المهديين في عام ١٨٩٨، نمت الختمية بشكل واسع حتى أصبحت الطريقة الصوفية المسيطرة في السودان. ولم يختف الأنصار، أتباع المهدي بعد تدمير الدولة المهدية. وإنما برزوا من جديد كحركة سياسية التي أصبحت العمود الفقري لحزب الأمة بقيادة مبارك الفاضل المهدي، ابن عم الصادق المهدي، الحفيد الأكبر للمهدي ورئيس الوزراء من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩. والتيار الصوفي الآخر هو الطريقة التيجانية النيازية التي انتشرت بسرعة منذ عام ١٩٥٠.

والطريقة النيازية السودانية حركة قديمة العهد التي تبشر بقرب ظهور المهدي المنتظر ويوم الحساب. وعلى عكس تعاليم التيجاني التي تسمح لأعضائها بحرية الاختيار وإبداء الأفكار السياسية، فإن النيازية تدار بشكل مركزي وتوجه أعضائها سياسيا. وتبرر هذه المركزية بالحاجة إلى إعداد المؤمنين للجهاد ضد الكفار الذين سيظهرون العالم ويمهدون الطريق لحكم المهدي.

## الصومال وجيبوتي

الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وتقريبا فإن ١٠٠ في المائة من الشعب الصومالي ينتمي إلى الإسلام السني. ويتميز الإسلام في الصومال باتباع ممارسات محلية مثل صلاة الشفاعة بعد الصلاة في المسجد، وحلقات الذكر وزيارات القبور والاحتفال بالمولد النبوي. وتواجه هذه الممارسات معارضة شديدة من قبل السلفيين والوهابيين.

وقد حاولت حكومة زياد بري العلمانية الانتقاص من مكانة الشريعة الإسلامية، فأصدرت قانون الأحوال الشخصية الذي منح المرأة حقوقا متساوية للرجل في الميراث. وقد نفذ حكم الإعدام في معارضي هذا القانون الذي أدى إلى إسكات منتقدي النظام، وإن استمر التذمر في صمت.

وحق عهد قريب، لم يكن المذهب الوهابي المحافظ المتزمت معروفا في الصومال. ونظرا لهجرة أعداد كبيرة من الصوماليين إلى الشرق الأوسط للعمل، فإنهم اطلعوا على التفسيرات السلفية والوهابية للإسلام. ولدى عودتهم جلبوا معهم الأفكار الوهابية، وأنشأوا حركات سرية متعددة، من بينها الاتحاد الإسلامي. وقد عززت هذه الحركات التيارات الإسلامية ومعارضة نظام زياد بري، التي اعتبرت الفكر الإشتراكي دخيلا وغير إسلامي.

أما في جيبوتي وصوماليالاند، فإن الحكومة تتطلب من الجماعات الدينية التسجيل لدى الهيئات المختصة بالشؤون الدينية وتراقب أنشطتها. وتعارض السلطات في كلا البلدين ما تطلق عليها "الأصولية". وتدعم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ماليا المساجد والكنائس وتدفع رواتب الأئمة. وفي صوماليالاند فإن السلطات لا تحبذ الممارسات الوهابية وتساعد ماليا سبعين مسجدا بما في ذلك دفع رواتب ذوى النفوذ من المشايخ في كل مدينة كبيرة.

وتعرب السلطات في كل من جيبوتي وهرجيسا عن قلقها من تنامي التشدد في الجنوب. وكما لاحظ مسؤول جيبوتي، «ثمة اثني مليون نسمة بدون حكومة في جنوب الصومال، وهذا يخلق مناخا مواتما للتطرف. إن الناس في حاجة إلى العمل والمدرسة والمأكل والمأوى»، كما قال. وإي كائن من كان يقدم الخدمات، على سبيل المثال كالمنظمات غير الحكومية الإسلامية - فإنه يستطيع أن يحشد التأييد الشعبي.

لقد كانت الصوفية ذات تأثير كبير في الصومال، كما هو الحال في أنحاء أخرى من إفريقيا، لكن تأثيرها السياسي قد أفل في الجزء الأخير من القرن العشرين. ولا تزال باقية كجزء من المشهد الديني ولكن ليست بدرجة عالية من التنظيم. والطرق الصوفية الثلاث الكبرى هي القادرية، وهي أقدم الطرق الصوفية، والطريقة الأحمدية- الدندراوية ( وفي بعض الأحيان مرتبطة بالإدرسية) والصالحية. اما الطريقة الرفاعية التي تنفرع عن القادرية فإنها تتمتع بشعبية بين العرب المقيمين في مقديشو.

وتعتبر العضوية في الطريقة الصوفية من الناحية النظرية اختيارية غير متصلة بالقرابة، ومع ذلك فإن بعض العائلات التي تنتسب إلى أصل مشترك مرتبطة بطرق معينة. ولكل طريقة قيادة هرمية التي تستعيز عن مجموعات القرابة التي انفصل عنها الأعضاء. ويتم توقيير الرؤساء السابقين للطرق بعد وفاتهم حيث يصبحون أولياء وتزارق قبورهم.

إن أهل السنة والجماعة تنظيم مهم مرتبط بالصوفية يهدف إلى توحيد المجتمع الصوفي ومحاربة تأثير المجموعات المتشددة. ولقد ترعرع أهل السنة والجماعة

من أحضان مجمع علماء الصومال، وهو تجمع للعلماء المسلمين الذى حاول إقامة حكومة تركز على الشريعة الإسلامية، ويدين العنف والتكفير. وبعد هذا الموقف تجاه التكفير الخط الفاصل بين التيار الإسلامي العام وبين التشدد الإسلامي.

ولقد نجح تأثير التفسيرات المحافظة والتقليدية للإسلام بدرجة كبيرة على مدى العقود الماضية. وظهرت المجموعات التى استلهمت حركة الإخوان المسلمين فى الستينيات، ولكنها تعرضت لقمع من قبل دكتاتورية زياد برى . وكمثل على تلك الحركات الإسلامية التى برزت فى العقود الماضية حركة الإصلاح التى تأسست فى أواخر السبعينات كشبكة لمجموعات سرية. وقد انصب عمل الحركة على التركيز فى التعليم، فأصبحت القوة المسيطرة فى جامعة مقديشو والمعاهد الأخرى وفى شبكة المدارس الخاصة . وتتكون هذه الشبكة من ١٠٠ مدرسة التى تستوعب ١٠٠,٠٠٠ طالب (ثلثهم من الإناث) فى مقديشو وفى المدن الصومالية الأخرى، وتوظف ١٧٠٠ مدرسا، و ٥٠٠ من هيئة المستخدمين المساعدين.

وبينما تقر حركة الإصلاح بإيمانها بالديمقراطية وبمبادئ التعددية فإن بعض المتشككين يعارضون ذلك.

ويضم دعاة اللاعنفا الحركات السلفية التى من بينها السلفية الجديدة التى ترفض العنف والتفسير المتزمت للاتحاد الإسلامي، وكذلك جماعة التبليغ العالمية، التى نشأت فى الهند فى عام ١٩٢٦، وتعتبر الآن أهم حركة للدعوة الإسلامية فى الصومال وفى القرن الإفريقى.

## إثيوبيا وأرتريا

إن نصف سكان إثيوبيا مسيحيون، ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، ولقرون كان العنصر الأمهرى هو المسيطر فى إثيوبيا الذى يشكل مع التيجرى ثلث سكان البلاد. ويعتبر المسلمون أربعين فى المائة من عدد السكان الذين يعيشون فى الغالب الأعم فى الأقاليم المنخفضة. ومن بينهم غالبية الأروميين الذين هم أكبر مجموعة إثنية فى إثيوبيا، والذين يصل عددهم أربعين فى المائة من مجموع السكان. ويعيشون بدرجة كبيرة فى الجزء الجنوبي الشرقى من البلاد بين العنصر الصومالي فى الأوجادين. ويطبق الإسلام بشكله التقليدي فى الساحل الارتري الذى تأثر بالسكان العرب عبر البحر الأحمر. وهكذا الأمر فى هرر.

والصوفية هى الشكل الرئيسى للإسلام الذى يمارس فى إثيوبيا وأرتريا، وأكثر الطرق الصوفية انتشارا فى إثيوبيا هى القادرية. أما الطرق الأخرى المهمة فهى التيجانية

التي أسسها أحمد تيجاني في منطقة "ووري بابو" وأحمد عمر في أسوسا، والشاذلية أسسهما الشيخان إبراهيم وديبات، وكذلك السمانية. وقد تميز الإسلام في إثيوبيا على مدى التاريخ بالتسامح المتبادل وبالتعايش في ظل هيمنة الثقافة المسيحية. وطبقا لعالم الأنثروبولوجيا جون أبيينك "رغم أنه في الأعوام الأخيرة دخل المسلمون الإثيوبيون مرحلة الإحياء الديني وإثبات الوجود، فإنهم ظلوا محصنين ضد التيارات الأصولية والحركات المتطرفة".

ولقد ألحقت أرتريا التي كانت مستعمرة إيطالية بإثيوبيا في عام ١٩٥٢. ونالت استقلالها بعد الإطاحة بحكومة منغستو في عام ١٩٩٣. وينقسم السكان فيها بشكل متساو بين المسيحيين الأرثوذكس الذين يقطنون المرتفعات المجاورة لإثيوبيا والمسلمين في المنخفضات الساحلية. وكلا الديانتين معترف بهما. ولا يتماهى الحزب الحاكم مع أي دين معين. والعامل الرئيسي الذي يحرك السياسة الأرترية هو معاداة إثيوبيا، ومن ثم فإن أسيرة وفرت الملاذ الآمن والتأييد للمجموعات الإسلامية الراديكالية من الصومال والأجادين بالرغم من المخاطر التي يجلب لها هذا التأييد.

## الشاطئ السواحي

الشاطئ الساحلي - وهو المنطقة الساحلية الممتدة من كينيا إلى تنزانيا- يقع في اتجاه الرياح التجارية، وكان من السهل على السفن التجارية في غابر الزمان من الخليج الفارسي الوصول إليه. وقد أصبحت مينأى ممباسا ودار السلام منفذا لدخول الإسلام، ناهيك عن المؤثرات الثقافية الأخرى من شبه الجزيرة العربية إلى هذه المنطقة. وقد وصل التجار العرب إلى شاطئ شرق إفريقيا فرادى وتزاوجوا مع النساء المحليات. وقد نشأت ثقافة جديدة من امتزاج الثقافة العربية وعناصر من الثقافة الفارسية اللتين انصهرتا في سبيكة وطنية. ويهيمن العرب الوافدون من حضرموت على الثقافة السواحية السائدة اليوم.

أما في كينيا وتنزانيا فإن البيئة الدينية معقدة. ورغم أن غالبية السكان في هذين البلدين يدينون بشكل ما بالمسيحية، فإن الأديان الإفريقية التقليدية منتشرة على نطاق واسع (٢٦ في المائة في كينيا و٢٠ في المائة في تنزانيا). وهناك عدد من الكنائس التوفيقية أسسها أنبياء رافضون للوصاية الأجنبية الذين يتمسكون بالممارسات الثقافية الإفريقية. ويعتقد أن المسلمين يشكلون ٦ في المائة من السكان في كينيا وحوالى ٣٥ في المائة في تنزانيا. ويقطن غالبية المسلمين في هذين البلدين على مقربة من الساحل وفي جزيرتي زنجبار ومبا اللتين كانتا سلطنة إسلامية مستقلة حتى اتخاذ قرار اتحادها مع تنغانيقا في عام ١٩٦٤ لتشكلا تنزانيا الحالية. ويعيش ٦٠ في

المائة من المسلمين في كينيا في الإقليم الساحلي الذي يشمل مدينة ممباسا. ونظرا للتركيز الجغرافي للمسلمين الناطقين بالسواحلية في الساحل فإن ذلك يوفر لهم مجالا لإنشاء شبكات اجتماعية وعلاقات مع الخليج الفارسي التي تميز هذه المنطقة عن غيرها من بقية أنحاء كينيا. وفي أوغندا فإن ١٦ في المائة من السكان مسلمون، ويوجد بها أحد أكبر المساجد الذي افتتح مؤخرا في كمبالا.

ويعتق غالبية المسلمين في المراكز التقليدية للثقافة السواحلية المذهب الشافعي للإسلام السني. ولما انتشر الإسلام في الداخل، فإنه تعايش وبدرجة ما تمازج مع الديانة القبلية. وقد انبثقت عنه ثقافة إسلامية إفريقية متوافقة في الظاهر مع الإسلام، رغم أن المؤسسات الاجتماعية والممارسات محتفظة بشكلها التقليدي. وقد جلب المهاجرون الآسيويون المتأخرون معهم أشكالا جديدة من الممارسات الإسلامية، ولاسيما الطائفة الإسماعيلية الشيعية والطائفة الأحمدية المنبوذة.

ويشكل الصوماليون ٢٠ في المائة من المسلمين في كينيا، كما يمثل الأرومو (بوران) ١٠ في المائة، والبقية يعتبرون أقليات مسلمة من بين المجموعات الإثنية ذات الغالبية المسيحية. ويقسم الصوماليون في أقاليم الشمال الشرقي المتاخمة للصومال، وكذلك في نيروبي حيث استقر فيها أعداد هائلة من المغتربين الصوماليين القادمين من الصومال.

## علاقة المسلمين بالدولة في الشاطئ السواحلي

يسيطر المسلمون الناطقون بالسواحلية على القيادة التقليدية للمسلمين في الساحل الكيني. ومشاعرهم مشدودة بقوة نحو الشرق الأوسط ويتلقون المساعدات المالية من دول الخليج. والمجتمعات الإسلامية الأخرى التي لا تعتبر السواحلية لغتها الأولى تنتمي إلى مجموعات إثنية أخرى. وهؤلاء المسلمين غير العرب تتحدد هويتهم من خلال انتماءاتهم المجتمعية الإثنية وليس على أساس الدين، وليسوا متأثرين بالقضايا من خارج الحدود، كما هو الشأن مع العرب الناطقين بالسواحلية. وطبقا للمراقبين المقيمين في نيروبي، فإن المزاج العام لهؤلاء المسلمين غير العرب يلعب دورا في صد انتشار الإسلام المتشدد في المدن التي ينتشر فيها المسلمون غير العرب.

إن التنظيم الإسلامي الأكثر تمثيلا للمسلمين الكينيين هو المجلس الأعلى لمسلمي كينيا، الذي ينتقد معاملة الحكومة الكينية للمسلمين، ولكنه بصفة عامة يتبنى خطا معتدلا. ويحاول البعض من بين المسلمين غير العرب، ومنهم اتحاد الشباب المسلم الكيني الذي يتألف من ١٥٠ تنظيما من الجمعيات الشبابية بناء مؤسسات شبابية من قاعدة جماهيرية كبداية لردع المجموعات المتشددة. وتصدر الإشارة، إلى أنه يوجد تدمر بين الأوساط المسلمة من التمييز في المعاملة من جانب الحكومة

المركزية الذى يمكن أن يكون سببا فى ظهور التشدد. ويواجه المسلمون عادة صعوبات فى الحصول على جوازات سفر وبطاقات إثبات الهوية. وعلاوة على ذلك، فإن الهوية الكينية الوطنية مصطبغة بالمسيحية، وتعكس الأعياد الرسمية هذه الحقيقة.

وفى أعقاب الهجمات الإرهابية فى كينيا فى ١٩٩٨ ، ٢٠٠٢ كثرت الشكاوى من استهداف المسلمين بصدد الحرب على الإرهاب. وطالبت المجموعات المسلمة حل لشرطية الخاصة بمحاربة الإرهاب (Anti-Terror Police Unit) التى تأسست فى ٢٠٠٣ لمراقبة الأنشطة النضالية، كما طالبوا بإطلاق سراح الأفراد المنفيين إلى الصومال بسبب اتهامهم بعلاقات مع اتحاد المحاكم الإسلامية (ادعت الحكومة أنهم صوماليون، ولكن مؤيديهم يعتقدون أنهم مواطنون كينيون)، واحتجوا على تسليم المتهمين بالإرهاب للولايات المتحدة. ولم تكن الأزمة السياسية وما تمخض عنها من عنف فى كينيا فى نهاية ٢٠٠٧ وبداية ٢٠٠٨ بين مؤيدى الرئيس موى كيباكي من قبيلة الغالبية كيكويو ومساندى خصمه رايلا أودينجا، قائمة على أساس ديني. وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية، ضغطت المجموعات المسلمة لتحقيق أجنداتهم مع كل من كيباكي وأودينجا، واكتسبوا بذلك وزنا سياسيا كبيرا. ويشغل المسلمون الآن ست حقائب وزارية وسبعة مساعد وزير فى الحكومة الإئتلافية التى شكلت فى ٢٠٠٨، ومن بينها حقيبة وزارة تنمية الشمال المهمة لرفع مستوى معيشة الإقليم الشمالى حيث المجموعات الرحل يشكلون أغلبية السكان.

وفى زنجبار ذات الأغلبية المسلمة، تنمو النزعة المطالبة بالاستقلال، أو على الأقل بتحقيق حكم ذاتي أكبر فى إطار تنزانيا. وهى تنحو نحو الغلو فى الدين والمحافظة—وهو تيار ملحوظ فى كل الأجزاء المسلمة قاطبة فى شرق إفريقيا. ويتمتع علماء الدين المسلمين بتأثير كبير فى وضع آداب السلوك الاجتماعى، كتحديد شكل الزي ومحاولة إغلاق محلات بيع الخمور رغم أثره الضار على السياحة. وطبقا لرواية صحفي يقيم فى نيروبي، فإن هناك إحساس بافتقاد قيادة إسلامية معتدلة. ويبدو أن المعتدلين يتعرضون لتهريب المتشددين الذين يتقدمون حثيثا فى دفع المجتمع نحو تحقيق هدفهم المنشود لإنشاء دولة إسلامية.

## الفصل الرابع

### نمو الإسلام المتشدد

إن رواج الإسلام المتشدد في شرق إفريقيا في العقود الأخيرة تجلى في انتشار السلفية والوهابية، اللتين مارسنا ضغوطاً على أداء الشعائر التقليدية والصوفية، وفي بروز مجموعات متطرفة وإرهابية متأثرة بهذين المذاهبين. ويرجع تطور الإسلام المتشدد إلى تكاتف عدة عوامل اجتماعية وسياسية بعضها متفشية في العالم الإسلامي وبعضها الآخر خاصة بمنطقة شرق إفريقيا. أما الأسباب الخارجية فهي: آثار الصحوة الإسلامية على امتداد العالم أجمع في العقود الأخيرة، ونفوذ المنظمات الإسلامية العالمية كالإخوان المسلمين، وتدفق التمويلات السعودية، وتأثير الثورة الإسلامية في إيران، وانتشار شبكات الإسلام المتشدد على النطاق العالمي.

ولقد نشأت كل هذه كل هذه التطورات خارج شرق إفريقيا، ولكن أصدائها كانت مؤثرة في شرق إفريقيا بسبب قرب الجغرافي والثقافي للشرق الأوسط. إن التفاعلات الداخلية التي ساهمت في نمو الإسلام المتشدد تتضمن نمو الحركات الإسلامية الوطنية ورد فعل المسلمين للتهديدات المتصورة للإسلام وعلى وجه الخصوص النشاط التبشيري المسيحي، وبعض الأحداث السياسية مثل الانقلاب العسكري الإسلامي في السودان في عام ١٩٨٩ وانهيار الدولة الصومالية في عام ١٩٩١، وأخيراً، إطلاق الحرب الكونية ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة.

ولقد كان لتوسيع الحرب الكونية على الإرهاب لكي تشمل إفريقيا آثاراً متعددة مهمة. وهذا معناه أن تمتد برامج الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب إلى هذه المنطقة، وكذلك إيجاد موطئ قدم للوجود الأمريكي العسكري بإنشاء قوة المهمات الموحدة-القرن الإفريقي (CJTF-HOA) في جيبوتي، وتحالف عدد من دول المنطقة مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وتكثيف المتشددين الإسلاميين جهودهم لتصوير الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وغزو العراق على أنهما حربان ضد الإسلام وتعبئة المسلمين ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

### التغلغل المذهبي

إن التنافس في الوسط الإسلامي في شرق إفريقيا يتبين في الصراع الدائر بين الصوفية التقليدية من جهة والتفسيرات السلفية والوهابية للإسلام من جهة أخرى. وحيث



أثبت الوهابيون وجودهم، تم تدنيس المقابر وإحلال الشعائر التقليدية بالمبادئ الوهابية. وكما هو الحال في سائر أنحاء العالم الإسلامي فإن الإخوان المسلمين لعبوا الدور الأكبر في نشر التصور السياسي للسلفية. وبرنامجهم البعيد المدى هو خلق النظام الإسلامي طبقا للتدرج في تحقيق الأهداف كما رسمه مؤسسها حسن البناء، وهو بناء الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم والحكومة الإسلامية والدولة الإسلامية وأخيرا، الخلافة.

ومنذ تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر في عام ١٩٢٨ ، فإنها تطورت عبر مراحل مختلفة طبقا للتغيرات في البيئة السياسية وأنشأت فروعاً في كل أنحاء العالم. ففي شرق إفريقيا أخذت أشكالاً مختلفة، من بينها شكل الإسلام النضالي للجهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي في السودان، وحركة الإصلاح في الصومال التي تزعم المعاصرة وعدم العنف.

وكذلك ساهمت جماعة التبليغ في صياغة الإسلام المعاصر في شرق إفريقيا ، وهي حركة إحيائية إسلامية عالمية نشأت في الهند في عام ١٩٢٧، وحققت تقدماً كبيراً في شرق إفريقيا. ورغم أنها تركز على المسائل الروحية وغير معنية بالسياسة فإنه بعد ٩ استطاعت المنظمات النضالية اختراق الجبهة العريضة للتنظيم لأغراض التجنيد وإنشاء شبكة علاقات مشتركة معها. وفي الصومال تصر قيادة التبليغ على أنها تؤمن بمبدأ عدم العنف الذي يميزها عن المنظمة الإرهابية الاتحاد الإسلامي.

## الجمعيات الخيرية الإسلامية

لعبت الجمعيات الخيرية الإسلامية دوراً مهماً في انتشار الإسلام المتشدد في شرق إفريقيا. وبالمطبع، فإن هناك أنواعاً مختلفة من المنظمات غير الحكومية الإسلامية. فبعضها يقدم الإغاثة والمساعدات الإنسانية، والبعض الآخر ملتزم بالمساهمة في برامج التنمية الطويلة الأجل. وبعضها معني بنشر الدعوة الإسلامية. ومع ذلك فإن البعض الآخر قد استغل كأداة لنشر الإسلام السياسي أو لتأييد المجموعات المناضلة. ولقد أعربت بعض المنظمات غير الحكومية الإسلامية عن قلقها من التبشير المسيحي الذي بنت عليه مخاوفها من نظرية المؤامرة التي تحاك ضد الإسلام، وقدمت نفسها كقلعة لصد التوسع المتصور للمنظمات الحكومية الغربية الدينية والعلمانية.

وفي السودان حيث اعتمدت حكومة الجبهة الإسلامية الوطنية برنامجاً شاملاً للأسلمة في عام ١٩٩٠ ، ساندت الدولة المنظمات غير الحكومية الإسلامية بتوفير موارد لها، التي بدورها قامت بتوزيعها على الفقراء المسلمين أو على المجموعات

المحتمل اعتناقها للإسلام. وفي الصومال وفي مناطق أخرى حيث انهارت مؤسسات الدولة فإن هذه الجمعيات أصبحت الوحيدة في الميدان لتقديم الخدمات الرئيسية في مجال الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والثانوي والتدريب المهني ورعاية الأيتام والخدمات الاجتماعية الأخرى والتعليم الإسلامي.

إن السؤال الرئيسي الذي يتبادر إلى الذهن هو إلى أي درجة تعتمد المنظمات غير الحكومية الأجنبية على المؤسسات الإسلامية القائمة لتقديم خدماتها أو فيما إذا كانت تنافسها أو تريد إزاحتها. وكما قال أحد المراقبين، إن هذا السؤال مهم في الأماكن حيث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تجعل من الصعوبة بمكان على السكان المحليين الاعتراض على مخططات الأجانب الذين يجلبون لهم العون. وفي هذا الصدد، ورغم أن أغلبية المسلمين في القرن الإفريقي من معتنقي الإسلام التقليدي أو الصوفي، فإن النموذج الديني الذي تشدد عليه هذه المنظمات لإسلامية غير الحكومية هو السلفي أو الوهابي السائد في السودان وفي المملكة العربية السعودية وفي دول الخليج. ويحاول معتقوه، حسب تصورهم، تنقية الشعائر الإسلامية من الشوائب بنبذ توقيير الأولياء الذي يميز الإسلام الصوفي وإجبار الإنانث على ارتداء الحجاب، وتغيير المجتمع عبر التعليم والإذاعة والعروض التليفزيونية ومعسكرات الصيف والمطبوعات.

إن أعمال هذه المنظمات غير الحكومية قد أثمرت صعود صفوة ناطقة بالعربية منافسة للقيادة الصوفية التقليدية. وتجذب الشبان المسلمين ولاسيما في المناطق الحضرية الذين يتطلعون إلى منظمات أكثر طموحا وحادثة التي تقدم العون والفرص التجارية والخلاص. ويرى أحد المراقبين أن التوسع المتوازي للمنظمات غير الحكومية الإسلامية الإفريقية والإخوان المسلمين ليس وليد الصدفة، فالأخرون قادرون على استثمار المؤسسات الحديثة والهياكل التنظيمية وتطويرها لخدمة حاجاتهم.

لم تكن للجمعيات الخيرية الإسلامية المنظمة أهمية تذكر في الصومال قبل الحرب الأهلية. فقد كانت خاضعة لرقابة شديدة. وبعد سقوط زياد بري، فتحت أعداد هائلة من هذه الجمعيات من الشرق الأوسط مكاتب لها في الصومال واكتسبت نفوذا كبيرا في المجتمع.

وقد لعبت بعض هذه المنظمات دورا مهما في إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم، اكتسبت تقديرا كبيرا. ومع ذلك، فإن بعضها يمارس أعمالا مثيرة للشبهات، لأن هذا البعض يروج لمنهج دراسي عربي إسلامي وملتزم بالعمل السياسي ويدعو لجعل الصومال دولة إسلامية خالصة. ويقال أن منظمة الدعوة

الإسلامية التي مقرها في الخرطوم والتي تعمل في ١٧ دولة إفريقية تنفذ استراتيجية الجهة الإسلامية لتطبيق الإسلام على كل مظاهر الحياة. وبتقديم الخدمات الاجتماعية فإن هذه الجمعيات الراديكالية تعزز الترحيب بالمذاهب السلفي والوهابي. وفي بعض الحالات تصبغ الشرعية على المنظمات المتطرفة وتدعمها سياسيا وتسهل لها التجنيد.

وتحصل المنظمات غير الحكومية التمويل من المانحين الأفراد ومن الحكومات في الشرق الأوسط. وهي بدرجة كبيرة معنية بالقطاع التعليمي وتقديم المساعدات للحالات الطارئة وأعمال الإغاثة، وتقدم الخدمات انطلاقاً من منظورها في فهم الإسلام حسب تصورها المذهبي. وفي مقديشو وحدها تدير أو تدعم هذه الجمعيات ثلاث جامعات ومعهداً للتدريب الإداري ومستشفىين وعدداً كبيراً من المدارس. وفي الغالب الأعم فإن كل هذه الجمعيات يرأسها ويخدم فيها موظفون صوماليون. وتجدر الإشارة إلى أنه على عكس المنظمات غير الحكومية الغربية، فإن الجمعيات الخيرية الإسلامية لا تخضع لنفس ضوابط الرقابة المالية الصارمة وإن كانت بعض البلدان الخليجية بدأت الآن تكشف من إشرافها على المشروعات التي تمولها. وبعض الجمعيات تمول المشروعات جزئياً وتطلب من المجتمع الذي تخدمه المساهمة بالتمويل المتبقى. وثمة تعاون بين المنظمات غير الحكومية الغربية ومثيلاتها الإسلامية ولاسيما في مجال القطاع التعليمي.

## العوامل المساعدة: الانقلاب العسكري في السودان وانهيار الدولة

### الصومالية

إن ثمة عاملين مهمين ساعدا على نمو الإسلام المتشدد في شرق إفريقيا، وهما الانقلاب العسكري في السودان في عام ١٩٨٩ وسقوط زياد بري في مقديشو.

### الراديكالية في السودان

أصبح نظام الجنرال عمر البشير العسكري في أوائل التسعينيات من القرن الماضي بفضل النفوذ الفكري لحسن الترابي والجهة الإسلامية الوطنية رأس جسر للإسلام الراديكالي في إفريقيا وراعياً للإرهاب الدولي. وتحول السودان إلى دولة يسيطر عليها الإسلاميون يرجع إلى جهد الفرع السوداني للإخوان المسلمين في العقدين السابقين لقيام الانقلاب العسكري الإسلامي في يونيو عام ١٩٨٩. وقد استطاع حسن الترابي السيطرة على النظام البنكي الإسلامي في البداية بحكم صلاته

بالمملكة العربية السعودية، وفيما بعد من خلال تعاونه مع الرئيس جعفر النميري. وتدرجياً وسع الإسلاميون نفوذهم على القطاعات الرئيسية للإقتصاد والجامعات والجيش.

واعتمد المشروع الفكري للنظام السوداني على إعادة التربية من خلال تعبئة النظام التعليمي، ونشر التفسير السلفي للإسلام خارج دائرة المثقفين والمهنيين الذي تجذر بينهم سلفاً. وقد حاول النظام أيضاً نشر فكره على النطاق العالمي، وأصبحت الخرطوم مركزاً دولياً للإسلام الراديكالي. ثم نظم الترابي المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، بهدف التنسيق بين الحركات المعادية للإمبريالية في العالم الإسلامي وتوجيهها نحو إقامة دول إسلامية. وقد التأم هذا المؤتمر في الخرطوم في عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٣ وفي عام ١٩٩٥. وفي اجتماع ١٩٩١ أنشئت حركة سنية إسلامية ثورية دولية عرفت بالمنظمة الشعبية الدولية لتكون منافساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ورغم أن الإسلاميين السودانيين سنيون ويختلفون عقائدياً مع الإسلام الشيعي، فإن نظام الخرطوم أبرم شراكة استراتيجية مع إيران، وأصبح النقطة الأمامية لتصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى إفريقيا. وقد حوّل الرئيس الإيراني على أكبر هاشم رافسنجاني في زيارة له للخرطوم في عام ١٩٩١ السودان كرائد للثورة الإسلامية في القارة الإفريقية. ورحب السودان بفرق الحرس الثوري الإيراني وكوادر من حزب الله لتدريب قوة الدفاع الشعبي شبه العسكرية والمليشيات الأجنبية. وفي ذروة التحالف بين البشير وحسن الترابي، أقامت المنظمات الإرهابية المصرية، الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلام ممثليات لها في الخرطوم.

وقد تضافرت عدة عوامل دفعت الرئيس البشير إلى التخلص من الترابي، من بينها الصراع من أجل السلطة بينهما وعزلة السودان الدولية في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥ التي كان السودان متهما بالضلوع فيها. ثم قام البشير بحل البرلمان الذي كان يشكل القاعدة السياسية للترابي، وأخيراً، بتصفية أنصاره من كل مراكز السلطة.

وبإبعاده للترابي، فإن البشير تخلى عن السياسات المتطرفة التي ميزت المرحلة الأولى من عهده، والتي كانت سبباً في التعرض لضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر. (الولايات المتحدة أدرجت السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب في أغسطس ١٩٩٣، وأغلقت سفارتها في الخرطوم في فبراير عام ١٩٩٦). وقد نأت الخرطوم بنفسها عن مساندة نشر الإسلام الراديكالي في الخارج وأوقفت الأنشطة المتعلقة بدعم هذا التوجه، كما أغلقت مكاتب المنظمات

المتطرفة في الخرطوم . وبدأت حكومة البشير تروج لاقتصاد أكثر انفتاحا باعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٧ . وقد أدى تطور صناعة تصدير البترول إلى تحول جوهري في البنيان الإقتصادي، الأمر الذي جعل ٧٠٪ من مداخيل التصدير يأتي من البترول، وبذلك أصبح البترول العمود الفقري للدخل القومي. وطبق السودان برنامج الإصلاح الإقتصادي بدقة، واستعاد الانضباط المالي، ووعدت الحكومة بتعجيل عملية التخصيص.

وبدأت الخرطوم في البحث عن نظام سياسي إسلامي بديل. وتطلع الباحثون إلى باكستان وماليزيا وإندونيسيا وإيران للحصول على نماذج محتملة. ولم يحدد دستور السودان لعام ١٩٩٨ ديناً معيناً للدولة. أما الدستور الوطني المؤقت لـ ٩ يوليو ٢٠٠٥ ، فإنه ينص على حرية الدين على مستوى البلاد كلها، ولكن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية "تقرير عن الحريات الدينية في العالم لعام ٢٠٠٦" يلاحظ " أن التباين الإقليمي الذي تم التفاوض عليه كجزء من اتفاقية السلام الشاملة نتج عنه الاختلاف في معاملة الأقليات الدينية بين الشمال والجنوب. فبينما احترمت حكومة جنوب السودان بصفة عامة حقوق المسيحيين والمسلمين، فإن الحكومة المركزية ظلت تمارس التمييز ضد المسيحيين في الشمال"

ويمر النظام السياسي السوداني الآن في مرحلة انتقال. وقد وضعت اتفاقية السلام مع الجنوب السودان في منعطف جديد تتضمن الفدرالية وتوزيع الإيرادات بين المركز والجنوب. ورغم أن الحكومة المركزية حالياً ترفض الموافقة على الحل الفدرالي لغرب السودان، فإن المراقبين في المنطقة يعتقدون أن حل قضية دارفور قد يتحقق بإبرام اتفاقية جديدة مع الجنوب تنص على درجة كبيرة من اللامركزية.

إن التسوية التي تمت بين الحكومة المركزية والجنوب تعرضت لأزمة في خريف ٢٠٠٧ ، الأمر الذي جعل تنفيذها الكامل موضع تساؤل. ففي ١١ أكتوبر ٢٠٠٧ ، علقت الحركة الشعبية لتحرير السودان مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، وسحبت ١٨ من وزرائها. وتشكو الحركة الشعبية من الرفض المبدئي للرئيس البشير في السماح لها بتعديل وزرائها في حكومة الوحدة الوطنية ( تراجع البشير في فترة لاحقة)، وتجنب الحكومة المركزية إحلال القوات الشمالية في الجنوب بقيادة مشتركة من القوات الشمالية والجنوبية طبقاً لاتفاقية السلام. والنزاعات الكبرى تتعلق بتقاسم السلطة ودخل البترول.

### الموقف السوداني من محاربة الإرهاب بعد ٩/١١

أظهرت الحكومة السودانية تعاوناً غير مسبوق مع الولايات المتحدة بعد أحداث

٩١١ فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب. واصطفت مع الولايات المتحدة في معركتها ضد الإرهاب ، وإن كانت مسؤوليتها عن العنف الواسع النطاق في دارفور قد أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين. وأبعدت قوات الأمن السودانية الأجانب الإرهابيين إلى بلدانهم الأصلية، كما روي أنها سلمت إلى الولايات المتحدة ملفات قادة القاعدة وحركة الجهاد الإسلامي مقرونة بصورهم الذين كانت الخرطوم مقرا لهم. وقد توج التعاون في مجال الإستخبارات بين البلدين بزيارة السيد صالح عبدالله غوش رئيس هيئة الإستخبارات السوداني لواشنطن في ابريل ٢٠٠٥ .

وقد عانى إقليم دارفور من نزاع أهلي منذ ٢٠٠٣ ، حيث يتقاتل فيه « الجنجويد » الذين يتمتعون بمساندة من الحكومة، مع المجموعات المحلية المعارضة لسياسات الحكومة. وتقود حركتنا التحرير السوداني والعدل والمساواة المقاومة ضد الحكومة المركزية. وتقوم بعثة الاتحاد الإفريقي التي تدعمها الأمم المتحدة منذ ديسمبر ٢٠٠٦ بمهمة الرقابة في دارفور، ومع ذلك فإن الخرطوم مطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ لـ ١٢ أغسطس ٢٠٠٦ الذي يدعو إلى إنشاء قوة حفظ سلام «مشاركة» بقيادة الأمم المتحدة.

## الصومال: الاتحاد الإسلامي

تأسس الاتحاد الإسلامي في أوائل الثمانينيات بتجمع مجموعات سلفية ذات تطلعات وطنية لمعارضة النظام السياسي في الصومال. وازداد قوة ونفوذا في أوائل التسعينيات إثر سقوط زياد برى. واتسع جمهوره بفضل الخدمات الاجتماعية التي كان يقدمها، وتدعم مركزه بإقامة علاقات مع رجال الأعمال الناجحين، وإنشاء مشروعات خاصة به في مجال النظام البنكي والاتصالات والتصدير والإستيراد والتعليم الديني.

في البدء جعل الاتحاد مركز عملياته الرئيسي في بونتلاندي، وتمكن فرعه في هذا الإقليم من الاستيلاء على ميناء بوصاصو في ربيع ١٩٩١، ثم فيما بعد من السيطرة على الموانئ والمنشآت الأخرى في نفس المنطقة. واستخدم إيراداته في شراء السلاح وتجنيد المقاتلين من أجزاء أخرى من الصومال ومن الخارج للإنضمام إلى مليشياته. ثم تصادم مع جبهة الخلاص الديمقراطي الصومالي بزعامة عبد الله يوسف الذي قاد تمردا ناجحا ضد الاتحاد وأبعد قائديهما وهما الشيخ علي ورسمة والشيخ طاهر أويس من الإقليم. وبهذه الإنتكاسة فقد الاتحاد مصدر إيراده الرئيسي، وأخذ يفقد رويدا رويدا قوته ، وتراجع إلى ميناء لاسقوري في صوماليالاند. وفي فترة لاحقة سمح يوسف للأفراد المنتمين إلى عشائر بونتلاندي المتحالفة مع الاتحاد الإسلامي

بالرجوع إلى بونتلاند شريطة الإبتعاد عن السياسة. وهم الآن يتمتعون بنفوذ اقتصادي وينشرون دعوتهم من خلال السيطرة على تقديم الخدمات التعليمية والإجتماعية.

وقد حاول الاتحاد الإسلامي أيضا إنشاء قاعدة جديدة في إقليم جدو بجنوب الصومال المجاور لكينيا والأوجادين الخاضع لإثيوبيا، فشن هجماته على القوات الإثيوبية كما فعل مع أطراف صومالية أخرى، وتعرض لهزيمة كبيرة على يد الجيش الإثيوبي في عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ، وطبقا لبعض المصادر فإن كثيرا من أعضائه نبذوا الكفاح المسلح.

ورغم أن نجم الاتحاد الإسلامي قد أفل، إثر هزائمه المتكررة في مواجهاته مع القوات الإثيوبية في منتصف وأواخر ١٩٩٠ ، فإن بعض عناصره قد بزغ من جديد كأعضاء في اتحاد المحاكم الإسلامية الذي استولى على مقديشو في صيف ٢٠٠٦. وكما أشارت التقارير أرسل الشيخ على ورسمه، مؤسس الاتحاد الإسلامي (الذي مركزه في برعو- صومالييلاند) حينئذ، ٢٥٠,٠٠٠ دولار إلى المحاكم الإسلامية. وتشك المصادر الغربية في أن الاتحاد الإسلامي كان همزة وصل لمجموعة من شبكة منظمات متناثرة من المتشددين الممتدة من الصومال حتى تنزانيا.

### صعود اتحاد المحاكم الإسلامية

كان للشيخ على طيرى الفضل الأكبر في إنشاء المحكمة الإسلامية الأولى في مقديشو بجي مدينة. ورغم التوافق بين المحاكم في رفع لواء الإسلام، إلا أنها لم تكن متماثلة، وكانت سيطرتها محصورة في نطاق محيط جهوي محدد. ولما كانت خدماتها وأحكامها تسرى في مواجهة العشيرة أو الفخيزة التي تسيطر على كل محكمة، فإنها كونت فيما بينها اتحادا هشا. ثم كونت المحكمة الثانية في شمال مقديشو من قبل عشيرة الأبقال التي ساءت سمعتها بسبب الأحكام القاسية التي كانت تصدرها التي من بينها قطع الأيدي .

إن النجاح الأولى الذي اكتسبته المحاكم دفع العشائر الأخرى إلى الإقتداء بها. وفي عام ١٩٦٦ أقامت عشيرة حوادلي محكمة إسلامية في بلدوين بهيران في وسط الصومال. وأسس الشيخ حسن طاهر أويس المشار إليه أنفا محكمتين إسلاميتين في عام ١٩٩٨ ، الأولى محكمة إفكا حلتي في مقديشو، والأخرى في مركة في جنوب الصومال. ووجدت هذه المحاكم تأييدا من رجال الأعمال، واحتفظت بمليشيات، التي كانت تعتبر منضبطة بدرجة عالية، وساهمت بتحقيق الاستقرار في المناطق التي كانت تسيطر عليها.

وبازدياد عدد المحاكم، أنشئ مجلس تطبيق الأحكام الشرعية الذي كان يتألف من ٦٣ عضواً، وكان يرأسه الشيخ على طيري، وكان أمينه العام الشيخ حسن طاهر أويس. وفي عام ٢٠٠٤، تكون تنظيم جديد يضم عشر محكمة برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد، وتبرعت كل محكمة بثمانين متطوعاً، وبثلاث أو خمس سيارة مسلحة، التي كونت الكتيبة القتالية الأساسية لاتحاد المحاكم الإسلامية.

## علاقة اتحاد المحاكم الإسلامية بالاتحاد الإسلامي

رغم تميز كل من المنظمتين عن بعضهما البعض، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن الأول ترعرع في أحضان الاتحاد الإسلامي. وتجمعهما ببعض أهداف وخصائص مشتركة. وتمتد جذور بعض القادة المرموقين المعروفين بالتطرف لاتحاد المحاكم الإسلامية إلى حزب الاتحاد الإسلامي. ويقود هذا العنصر المتطرف نائب رئيس إتحاد المحاكم الإسلامية الشيخ طاهر أويس الذي استطاع انتزاع السيطرة على الجهاز الأمني لاتحاد المحاكم. وكانت المبادرة في يد الجناح المتطرف الذي هو حركة الشباب التي كان يترعّمها أدن حاشي عيرو (الذي اغتيل بغارة جوية من قبل القوات الأمريكية في أول مايو ٢٠٠٨). ويعتقد أنه تلقى تدريباً عسكرياً في أفغانستان قبل ٢٠٠١، وكان قائداً للمليشيا محكمة إفكا حلني.

وكان عيرو وليد الإستراتيجية الإسلامية التي كانت تهدف إلى إبعاد الشباب عن تأثير المؤسسات التقليدية الإجتماعية (القبلية)، ولم يكن يحمل مؤهلات دينية، بل لم يكن حتى عضواً في المؤسسة السياسية. وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى خلق التوتر والتصادم مع السلطات المحلية. وبسبب أنه لم يكن بالفعل طرفاً في هذه المؤسسة كان بإمكانه الجهر والقيام بأعمال لتعبئة الأتباع لم يكن في مقدور القادة التقليديين حتى محاولتها. وكما قال أحد المراقبين أنه كان من ذلك النوع من الخارجين على القانون القادر باستمرار أن يزعم استقرار السلطة القائمة.

والزعماء الآخرون من حزب الاتحاد الإسلامي الذين لعبوا دوراً مهماً في اتحاد المحاكم الإسلامية هما، يوسف محمد زياد وحسن عبد الله تركي. ويعتقد أن زياد الملقب (باندعدى) هو الذي كان وراء تسليح مليشيات المحاكم، وقد عين الأخير الذي كان حاكماً لإقليم شبيلي السفلى عضواً في اللجنة التنفيذية لمجلس المحاكم الإسلامية. وقد بدأ هو والشيخ حسن أويس في الحصول على أسلحة من أرتريا حوالي ٢٠٠٥. وبعد أن وضع بعض مليشياته تحت تصرف اتحاد المحاكم الإسلامية عين رئيساً للجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية.

أما حسن تركي الذي تمتد أصوله إلى إقليم الأوجادين، فقد كان زعيماً في حزب



الاتحاد الإسلامي. ويعتقد أن له صلات بالقاعدة، وقد أدرج اسمه في قائمة الولايات المتحدة للمتهمين بتمويل الإرهاب. ثم أصبح فيما بعد قائداً للمليشيات المحاكم الإسلامية في جوبا السفلى في الإقليم المجاور للحدود الكينية.

### حكم المحاكم الإسلامية في مقديشو (مايو - ديسمبر ٢٠٠٦)

تمكن اتحاد المحاكم الإسلامية من الإستيلاء على السلطة في مقديشو بفضل مساندة أعيان عشائر الهويا ورجال الأعمال الذين رحبوا بتطبيق المحاكم للشريعة الإسلامية لاستعادة النظام في المدينة. وبعد قتال دام أربعة أشهر (فبراير حتى مايو ٢٠٠٦)، هزم التحالف لاستعادة السلام ومحاربة الإرهاب، وهو ائتلاف لأمرأ الحرب المدعومين من قبل الولايات المتحدة وعدد من بلدان شرق أفريقيا.

كان العهد الذى قطعه اتحاد المحاكم بتحقيق الأمن، السبب الرئيسي وراء شعبيته في المراحل الأولى لحكمه (حتى من بين الصوماليين العلمانيين الذين كانوا مستائين من تجاوزات أمرأ الحرب). وكان لكل محكمة رئيساً، ونائب رئيس وأربع قضاة ومجلس استشاري من الأعيان ولجنة لإدارة الأموال المستحصلة من إيرادات الرسوم القضائية والغرامات ورقابة نقاط التفتيش في الحدود الخاضعة لولايتها. وكانت هذه المحاكم تفصل في المنازعات المدنية والجنائية، وكانت تعتمد على سلطات أعيان العشائر الذين وضعوا مليشياتهم تحت تصرفها وجهزوا مراكز لاعتقال المسجونين.

وقد ألغى اتحاد المحاكم الحواجز في نقاط التفتيش، ونزع سلاح مليشيات أمرأ الحرب ودعا إلى الإسلام للم الشمل وتوحيد البلاد كبديل للولاءات العشائرية. واستمر هذا الترتيب لمدة ثلاثة أشهر، وسرعان ما بدأ التصدع يلوح بسبب التوتر الذى برز في الاتحاد بين التيار الرئيسي والجماعات المتطرفة.

وكان الشيخ شريف أحمد رئيس اتحاد المحاكم يمثل التيار الرئيسي في الاتحاد، وهو ينتمى إلى أهل السنة والجماعة. وكان مساعداً سابقاً لمحمد طيرى، وعضواً في مجلس المصالحة وإعادة الإعمار الذى كانت تسنده إثيوبيا، وهو تحالف هش لعشرين فريق عشائري.

ولقد اختلف الشيخ شريف مع محمد طيرى في ٢٠٠٣، واضطر إلى مغادرة جوهرة والانتقال إلى مقديشو. ولعب دوراً مهماً في إنشاء محكمة سى سى فى جي بإقشيد بشمال مقديشو. وعندما استولى الاتحاد على السلطة، برز الشيخ شريف شيخ أحمد كصوت معتدل، داعياً إلى الحوار والمصالحة. ومع ذلك، تحرك المتشددون في اتحاد

المحاكم بسرعة للسيطرة على التنظيم. وأصبح اتحاد المحاكم المجلس الإسلامي الأعلى للصومال في يونيو ٢٠٠٦، التي ضمت ٩٣ عضوا برئاسة الشيخ أويس الذي كان يوجه السياسة. وتم تنزيل الشيخ شريف إلى منصب أقل شأنًا، وهو رئيس اللجنة التنفيذية التي تطبق توجيهات مجلس الشورى، وكان نائبا اثنين من رجال الدين السلفيين المتشددين. وبذلك، ورغم أن المتشددين كانوا يسيطرون على ثلاث محاكم فقط، ولكنهم من الناحية الفعلية استطاعوا السيطرة على الحركة.

وقد استمد المتشددون قوتهم من الشباب، وهم عبارة عن مجموعة من الشباب الصومالي المتعصب الذين تلقوا التدريب والتربية العقائدية من "غيرو" المشار إليه وبمساعدة المقاتلين الأجانب. أما المليشيات الأخرى الموالية للمحاكم فلم تكن على نفس الدرجة من الإلتزام، لقد كانت مجرد مليشيات عشائرية تعمل مقابل رواتب لتنفيذ أوامر المحاكم. وكان للشباب نظرة متزمتة للإسلام، وكانوا يتصرفون بشكل مناقض للمبادئ والأهداف المعلنة لاتحاد المحاكم الإسلامية.

وطبقا لمصادر مطلعة، كانت هناك خلافات حادة في صفوف المتشددين حول الإستراتيجية، فبينما يرى أويس النضال من أجل توحيد الأقاليم الصومالية في دولة واحدة تحت راية الشريعة الإسلامية، كان غيرو يعتقد في ربط النضال في الصومال بحركة الجهاد العالمية. وحتى سقوط مقديشو على يد الإثيوبيين، كان يعتقد بأن الشخصيات الكبيرة في القاعدة مثل أبو طلحة السوداني (طارق عبدالله) وفضل محمد (القمرى) كانوا تحت حماية الشباب. وفضل محمد متهمة في الولايات المتحدة بالإشتراك في ارتكاب تفجيرات السفارة الأمريكية في ١٩٩٨، كما يشك في أنه العقل المدبر للهجوم الإرهابي في ممباسا في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢.

إن تشدد اتحاد المحاكم وتطبيقه الجبري الصارم للشريعة الإسلامية الذي مس القيم والعادات التقليدية الصومالية أفقده التأييد الشعبي. ورغم الوهن الذي أصابه بسبب الانقسامات الداخلية وعدم الشعبية الناتج عن القهر الديني وسوء إدارة العلاقات مع إثيوبيا وما أعقبه من حرب أفضى إلى سقوطه. وبعد أن امتلك اتحاد المحاكم زمام الأمور في مقديشو، تحرك لبسط سلطانه في الشمال والجنوب وهدد الحكومة الفدرالية المؤقتة في بيدوة. ولقد رعت جامعة الدول العربية مفاوضات في الخرطوم بين الحكومة الفدرالية المؤقتة واتحاد المحاكم في محاولة منها لتحقيق تسوية، لكن هذه المفاوضات باءت بالفشل، الأمر الذي تسبب في شن الغزو الإثيوبي على الصومال.

وبعد انفضاض اتحاد المحاكم الإسلامية، توجه الشيخ شريف شيخ أحمد إلى الحدود الكينية حيث سلم نفسه للسلطات الكينية في ٢١ يناير ٢٠٠٧. ثم انتقل إلى

اليمن، وفيما بعد إلى أرتريا حيث تحالف مع الجناح الذي كان يقوده الرئيس السابق لبرلمان الحكومة الإنتقالية شريف حسن شيخ أحمد.

ولأن الحكومة الفدرالية المؤقتة نصبت في السلطة من قبل الأعداء التقليديين للصومال وهم الإثيوبيين، فإنها بدأت الحكم من موقع سياسي حرج. ومع ذلك ، فإن بعض المراقبين لاحظوا رغبة الشعب الصومالي في منحها ميزة الشك. ولقد كان هناك مجال بعد فرار اتحاد المحاكم من مقديشو في أن تظهر القدرة على توفير الأمن ومنع عودة أمراء الحرب، لكنها بددت الفرصة. وحسب انطباع زائر لمقديشو في بداية ٢٠٠٧ ، فإن حواجز الطرق بدأت تنتشر من جديد، وأن البلاد كانت تعود إلى حالة سيطرة أمراء الحرب.

### الاتجاهات فيما بعد اتحاد المحاكم الإسلامية

إن أكبر خطر يهدد الاستقرار والأمن بعد زوال عهد المحاكم هو ظهور حركة إسلامية متشددة. إن القوة المقاتلة الرئيسية لاتحاد المحاكم وهي مليشيات حركة الشباب انتقلت إلى الكفاح المسلح السري في مقديشو، وهي محتفظة بكامل قوتها وتتحين الفرصة للخروج إلى السطح. ولقد تصاعدت عمليات اغتيال مسؤولي الحكومة الفدرالية المؤقتة وحلفائهم وانتشار التفجيرات الانتحارية وإلقاء القنابل والاعتداء على أعضاء الحكومة الفدرالية وعلى الإثيوبيين.

وفي ٢٩ فبراير ٢٠٠٨ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية اعتبار الشباب منظمة إرهابية، وقد ردت الحركة على ذلك بأن هذا الإجراء دليل آخر على التواطؤ الحميم بين الولايات المتحدة وإثيوبيا. ثم، وجهت نداء إلى كل الصوماليين بالوقوف صفا واحدا ضد أعداء الدين. وأن واقعة اقتحام القوات الإثيوبية مسجد الهداية وإعدامها بدم بارد ١١ مدنيا من بينهم عددا من الوعاظ وإمام المسجد تخدم قضية الشباب.

وقد حاولت حركة الشباب استدراج الإثيوبيين خارج مقديشو بالاستيلاء على المدن والإحتفاظ بها لفترة محدودة، بينما كانت تتجنب المواجهات المباشرة مع الجيش الإثيوبي.

ويعتقد غالبية المسؤولين في الدول المجاورة والمحللين الذين تم استشارتهم أثناء مشروع البحث هذا بأن النزاع المستمر والفوضى في جنوب الصومال يمكن إنهاؤه إذا أجريت تسوية تضم كل الأطراف الصومالية. والعائق أمام المصالحة هو في نظرهم في التدخل الأجنبي، ألا ، وهو التورط الإثيوبي، وعدم رغبة الحكومة

الفدرالية المؤقتة بزعامة عبد الله يوسف في التفاهم مع المعارضة. وكما قال مسؤول في بلد مجاور، إن الحكومة الفدرالية في حاجة إلى توحيد الناس بدلا من تركهم خارج العملية السياسية، فإذا تركوا خارجها، فإنهم سيواصلون القتال.

وفي تقدير عديد من المراقبين في المنطقة، فإن رئيس الحكومة المؤقتة لم يبد عليه أنه مهتم بمفاوضات جدية مع المعارضة، لأنه يعتقد بأنه يستطيع أن ينتصر عسكريا بالدعم الإثيوبي. وكما صرح مصدر دبلوماسي غربي في نيروبي ” إن يوسف أمير حرب، إنه يفهم القوة والسلطة ولكنه لا يعرف كيف يدخل في حوار سياسي“، إن مصالح يوسف تتقاطع مع مصالح الإثيوبيين. والإعتقاد السائد لدى الصوماليين أن إثيوبيا تريد أن يكون الصومال ضعيفا ومقسما، ولو أن الإثيوبيين يمكن أن يردوا على ذلك بأنهم في غزوه لمقديشو، فإنهم كانوا يحمون أمنهم الوطني من تهديد ياتيهم من الصومال.

وفي الوقت الراهن، يبدو أن إثيوبيا أنجزت ثلاثة أهداف باحتلالها لمقديشو:

(١) إبعاد النفوذ الأرتري

(٢) حرمان الانفصاليين من الأوجادين والأرومو من إقامة قاعدة في الصومال

(٣) إسقاط الكيان الذي منح الانفصاليين المعادين لإثيوبيا قاعدة انطلاق.

ومعضلة إثيوبيا، أنها لا تستطيع الاحتفاظ بقوات تتراوح بين ٣٠,٠٠٠ و ٤٠,٠٠٠ بصفة نهائية. وقد اعترف رئيس وزراء إثيوبيا مجلس زيناوى في يونيو ٢٠٠٧ بأن ”تقديراته السياسية كانت خاطئة“ في دخولها للصومال. وبالفعل، هناك مؤشرات بأن هذا التدخل يشكل عبءا سياسيا واقتصاديا لإثيوبيا. أضف إلى ذلك، هناك خطر تطور هذا النزاع في الصومال إلى صراع ديني يمكن أن يورط المسلمين في القرن الإفريقي في مواجهة مع الإثيوبيين المسيحيين.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الإحتلال الإثيوبي قد أراح مشكلة إيواء الجناح المتطرف للإرهابيين المرتبطين بالقاعدة، ولكنه يمنحهم الفرصة في ربط مشروعهم بالقضية الوطنية الواسعة الإحترام. ولذلك، فإنه يجعل مشكلة الملاذ الآمن للإرهابيين في الصومال أكثر سوءا في المدى البعيد.

**شبكات أخرى مرتبطة بالقاعدة**

توجد مجموعات متطرفة أخرى مرتبطة بالقاعدة في أرتريا وصوماليلاند والسودان. والمجموعة الإسلامية الرئيسية التي تمارس العنف في أرتريا هي حركة الجهاد الإسلامي التي مقرها في السودان والتي تسعى لإسقاط حكومة أسمرة وإقامة دولة إسلامية في أرتريا. وظهرت مجموعة في مارس ٢٠٠٦ أطلقت على نفسها حركة الإصلاح الإسلامي الأرتري (ربما اسم آخر لحركة الجهاد الأرتري الإسلامي)، التي أصدرت بياناً أعلنت فيه القيام بخمس عمليات ضد أهداف عسكرية أرترية. وتمخض عن هذا الهجوم طبقاً لرواية المجموعة وفاة ٢٢ جندياً أرترياً والإستيلاء على وثائق استخبارية وأسلحة.

وينوه الصومالنديون بالخلو النسبي للإرهاب في صوماليلاند. والإعتداءات الإرهابية الوحيدة هي تلك التي نفذت في مواجهة زوجين بريطانيين وطبيب إيطالي في ٢٠٠٣، ومستشار كيني لوكالة عالمية للمساعدات الإنسانية في ٢٠٠٤. وقد اعتقل عدد من الأشخاص المتهمين بالضلوع في هذه الإغتيالات الذين اعترفوا بصلاتهم بمجموعات في الجنوب. ويمكن إيعاز هذه الحالة إلى وجود قاعدة عريضة من الأعيان للعشائر التقليدية في صوماليلاند، ومؤسسات حكومية متطورة نسبياً. ومع ذلك، ورغم عدم وقوع عمليات إرهابية منذ ٢٠٠٤، فإن بعض المصادر الغربية الدبلوماسية المطلعة في نيروبي تعتقد بأن هناك حركة إسلامية قوية تحت الأرض التي قد تبرز على السطح إذا تدهورت الأمور في صوماليلاند. وكما ذكر سابقاً، فإن الشيخ على ورسة، الرئيس السابق للاتحاد الإسلامي يقيم في مسقط رأسه في برعو بصوماليلاند.

وأى حديث عن المجموعات المتطرفة في القرن الإفريقي لا يمكن أن يكون كاملاً دون التطرق إلى جماعة التكفير والهجرة، وهي مجموعة متطرفة سرية، نشأت في مصر، وظهرت في هذه المنطقة في عام ١٩٧٠. وكما هو الحال، مع عدد من المجموعات المتطرفة، فإن هذه المجموعة انشقت عن الإخوان المسلمين. وقد أعدم قائد المجموعة شكرى مصطفى في مصر في عام ١٩٧٨. وبعض أعضائها السابقين كانوا ضالعين في اغتيال السادات في ١٩٨١. ويمكن تلخيص نظرية المجموعة في اعتبارهم خصومهم كفاراً، ويدعون إلى نبذ الدولة (الهجرة) والمجتمع الفاسد. ويميلون إلى عزل أنفسهم عن مجتمعاتهم.

وفي عام ١٩٩٠ دمغ الفرع السوداني لجماعة التكفير والهجرة حكومة الجبهة الإسلامية الوطنية بالكفر، واعتبار كل من لا يشايح معتقدات التكفير والهجرة ملحدًا. وقد ارتكبت الجماعة اعتداءات على المدنيين، من بينها الهجوم في ديسمبر ٢٠٠٠ على أعضاء من طائفة من المتصوفة تعرف باسم «أنصار السنة المحمدية» حيث اغتالوا ٢٥ شخصاً، وأصابوا بجروح خطيرة ٦٠ منهم. وكانت هذه الجماعة قد خططت في عام

١٩٩٥ لاغتيال بن لادن الذى كان يقيم حينئذ فى السودان، باعتباره أكثر ليبرالية. وهناك تقارير تشير إلى بعض المجتمعات الصغيرة فى مقديشو وبوساسو وبعض المدن الذين يتجنبون الاختلاط بالصوماليين، ولكن ليست لديهم ارتباطات بمتطرفين آخرين أو سجلا للعنف. وفى واقع الأمر، ما يعرف عن جماعة التكفير والهجرة الصومالية قليل ولكن سريتها تثير الخوف والشك. وتتوارد إشاعات أن عددا من رجال الأعمال الصوماليين أعضاء سريون فى هذه المجموعة.

## الفصل الخامس

### مكافحة الإرهاب فى شرق أفريقيا

#### برامج مكافحة الإرهاب

إن الأهمية التى تعلقها الولايات المتحدة وحلفائها، وبصفة خاصة المملكة المتحدة وفرنسا، على التحديات الأمنية المتمثلة فى الإرهاب وانهايار الدولة وحركات التمرد والتهديدات الأخرى للإستقرار فى شرق أفريقيا تتجلى فى وجودها العسكري وفى برامج التعاون الأمني التى تربطها بدول المنطقة.

ويتركز الوجود العسكري للولايات المتحدة فى المنطقة فى جيبوتي، المقر الرئيسي لقوة المهمات الموحدة المشتركة—القرن الإفريقي (Combined Joint Task Force—Horn of Africa. The CJTF-HOA)، وهي جزء من القيادة الأفريقية الأمريكية (أفريكوم) التى أنشئت فى أكتوبر ٢٠٠٨. ويغضى نطاق صلاحيات هذه القوة كينيا وإثيوبيا وأرتريا والسودان والصومال وجيبوتي واليمن وسيشيل. وتدير كذلك هذه القوة مشاريع فى أوغندا وتنزانيا. وتساعد القوة فى تنسيق التخطيط بين القيادات الثلاث التى تضمها، وتساند وتحدد مشاركة الشركاء المتحالفين فى الأنشطة المشتركة. والأهداف الإستراتيجية لهذه القوة هي تكوين تصور إقليمي لقضايا الأمن، وبناء القدرات البحرية ودعم عمليات حفظ السلام الأمنية والتابعة لمنظمة الاتحاد الإفريقي فى المنطقة التى تخضع تحت مسؤوليتها. وقد ساعدت قوة المهمات المتحدة المشتركة—القرن الإفريقي، على سبيل المثال فى إعداد المهمات اللوجيستية ونقل ومساعدة القوات الأوغندية المستخدمة فى مقديشو لحفظ السلام نيابة عن الاتحاد الإفريقي بعد إسقاط نظام المحاكم الإسلامية.

وانطلاقاً، من التهديد المتجذر للإرهاب فى شرق إفريقيا، فإن المهمة الكبرى لقوة المهمات المتحدة هي بناء قدرات دول المنطقة لمحاربة الإرهاب. وقد قامت عناصر من هذه القوة بالتعاون مع بريطانيا فى تدريب اليمن على محاربة الإرهاب، وساعدت فى بناء الحرس اليمني للشواطئ، وقدمت التدريب العسكري لإثيوبيا وأوغندا وجيبوتي، كما دربت البحرية الكينية والجيبوتية.

وكما أثبتت العمليات السابقة والراهنه لمقاومة التمرد ومحاربة الإرهاب، فإن تقديم الخدمات فى المجال المدنى قد يكون مهماً لكسب تأييد السكان ضد العناصر الإرهابية. وتركز قوة المهمات المشتركة فى تقديم الخدمات فى المجال المدنى، وقامت

بالتدريب في هذا الصدد في أوغندا وتنزانيا وكنيا وجيبوتي واليمن، وجمدت المدارس في جيبوتي وفي إثيوبيا، وقدمت الخدمات الطبية والبيطرية عبر المناطق التي تغطيها مسؤولية هذه القوة، وحفرت الآبار في كينيا. وتتكون قوة المهمات المشتركة منذ مايو ٢٠٠٧ من ألف ومائة أمريكي، من بينهم عسكريين ومدنيين ومستخدمين من البلدان المشاركة، وكذلك ٧٠٠ من القوات المقاتلة الأمريكية. وبحكم الطبيعة الجغرافية لمنطقة عمل هذه القوات فإن الشحنات والمستخدمين يتم نقلها جوا. وقد استخدمت في هذا الصدد طائرات الهيلوكوبتر وطائرات س-١٣٠.

إن البرنامج الغربي الرئيسي لمحاربة الإرهاب في شرق إفريقيا هو ذلك الذي تقوده الولايات المتحدة الذي يطلق عليه مبادرة محاربة الإرهاب في شرق إفريقيا، التي أسست على غرار مبادرة محاربة الإرهاب عبر الصحراء وكذلك مبادرة عمليات السلام العالمية. وتسعى مبادرة محاربة الإرهاب في شرق إفريقيا إلى تعزيز الأمن في منطقة شرق إفريقيا بتقديم المساعدات إلى المجالات الرئيسية الآتية:

(١) التدريب العسكري للإشراف على الحدود البرية والساحلية

(٢) برامج مخصصة لإحكام الرقابة على حركات الأشخاص والبضائع

(٣) بناء قدرات أمن الطيران

(٤) مساعدة الجهود الإقليمية لمواجهة تمويل الإرهاب (٥) وأخيرا، تدريب قوات الشرطة.

من السابق للأوان إبداء تقييم قطعي لنجاح أو فشل المقاربة الأمريكية لمحاربة الإرهاب في شرق إفريقيا. المشكلة تكمن في كيفية قياس هذا النجاح. إن استعمال معايير لمعرفة تقييم تأثير عمليات محاربة الإرهاب تشكل صعوبات تحليلية وتطبيقية. أما المسألة الثانية فهي استمرارية مشروعات الخدمة المدنية. وتروى حكايات عن مشاريع مدنية مثل المدارس والآبار التي بنيت من قبل الولايات المتحدة ومانحن أجنب آخرين لم تحقق المنافع المتوقعة منها لأنها كانت تفتقد البنية التحتية المساندة، وعلى سبيل المثال، كانت العيادات تبنى بدون وجود الخدمات الصحية والمهنية الضرورية.

ويلاحظ السفير دافيد شين، الخبير السابق في الشؤون الإفريقية لدى وزارة الخارجية الأمريكية، النجاح الذي حققته قوة المهمات الموحدة ومبادرة محاربة الإرهاب في بناء القدرات وتشجيع التعاون مع الشركاء الأفارقة الأساسيين، ولكنه يستدرك بأن



أي من البرنامجين لم يكن له تأثير في الصومال. وهذا يشير إلى عدم قدرة مقارنة محاربة الإرهاب على مواجهة الإرهاب بفاعلية في الدول الفاشلة. ولكي تنجح هذه المقاربة، يجب أن يكون هناك شركاء يتمتعون بمستوى معين من الشرعية ووجود الإدارة التنفيذية.

وتشكل مقارنة "كسب القلوب والعقول" بلا شك عنصرا ضروريا لحملة فعالة لمحاربة الإرهاب، ولكنها لا تجدى نفعا في تقوية الشبكات الاجتماعية والعلاقات التي تكون العقبة الرئيسية للتشدد في شرق أفريقيا. ثمة خطر أن المقاربة المنصبة على التركيز في الدولة، حيث تكون الدولة مشلولة كما هو الوضع في الصومال، قد تنتج نموذجا في محاربة التمرد التي قد تضعف بدون قصد مقاومة التنظيمات الاجتماعية لتسلل المتشددين. وقد تكون الاستراتيجية البديلة هي تشجيع الشراكة مع المجتمعات المدنية والسلطات التقليدية على الاندماج في شبكات اجتماعية لحماية المجتمع ووضع مشروع عريض للاستقرار.

## التوصيات

إن البرامج التي هي الآن قيد التنفيذ في مجال محاربة الإرهاب في شرق أفريقيا، إذا استمرت، فإنها قد تمهد الطريق لنظام أكثر متانة في التعاون لمحاربة الإرهاب، ولكنها وحدها غير كافية كحل فعال طويل الأجل لتحديات التطرف الإسلامي والإرهاب في شرق أفريقيا. وفي الواقع، ما لم تنفذ بحذر واحتياط هذه السياسات، فإن عمليات محاربة الإرهاب قد تنتكس باستعداد واستنفار تطرف المسلمين الذين قد لا يميلون إلى تأييد المجموعات المتطرفة. وكمثل على هذا التصرف، إغلاق شركة البركات للحالات بتهمة تمويل الإرهاب، الذي أضر بالآلاف من الصوماليين الذين ضاعت مدخراتهم عندما تم تجميد أموال الشركة.

وإلى حين مقتل عيرو في مايو ٢٠٠٨، لم يتم اعتقال أو اغتيال أي من المطلوبين في حادثتي تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في ١٩٩٨، الذين يعتقد أنهم التجأوا إلى الصومال، كما لم يتم قتل أو اعتقال حلفائهم الصوماليين. وقد يكون قرار الولايات المتحدة تأييد الغزو والإحتلال الإثيوبي للصومال خطأ استراتيجيا في المدى البعيد. إن الإحتلال الإثيوبي والممارسات التي ارتكبتها القوات الإثيوبية في مقديشو قد أثارت غضبا كبيرا بين الصوماليين وخلقت الفرص التي انتهزها المتشددون.

ليس استعمال القوة هو الحاجز الأكثر فعالية الذي يحول دون تسلل الإرهابيين والأفكار المتشدة وإنما تشجيع المثل الثقافية والاجتماعية السائدة بين المسلمين في شرق أفريقيا هو الذي يحقق الغرض. ويتطلب الحل الفعال الطويل الأجل التصدي للظروف التي تجعل المنطقة ترحب بالعناصر المتطرفة والإرهابية. وقد تتضمن المقاربة الإستراتيجية العناصر الآتية:

١. **تعزيز مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.** وهذا يتأتى عبر البرامج التي تزيد من الموارد البشرية وتحسين الإدارة العامة وتوفير الخدمات الحكومية وإنشاء قوات مسلحة وشرطة مهنية ودعم عمل المنظمات غير الحكومية الخيرية.
٢. **المساعدة في ترشيد وتقوية الأجهزة العسكرية والأمنية للنظام الإقليمي.** هذا البرنامج سيساعد البلدان المشاركة في ترشيد نظم إدارة الموارد الدفاعية وعملية اتخاذ القرار وبناء مهارات الكوادر الضرورية لتنفيذ المشروع، والبدء في تحليل القضايا العملية التي تواجههم.
٣. **اتخاذ خطوات جريئة لتشجيع التسوية بين الأطراف الصومالية.**
٤. **الأخذ بعين الاعتبار الاعتراف الدبلوماسي بصوماليلاند.** وتطوير

العلاقات معه بغرض الحصول على قواعد للولايات المتحدة، ولاسيما استكشاف آفاق استعمال القوات الجوية الأمريكية للتسهيلات السوفيتية في بربرة ( التي استخدمت من قبل الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ بعد أن غير الصومال تحالفاته)، لمضاعفة قدرة القوات الجوية الأمريكية على بسط نفوذها في القرن الإفريقي والشرق الأوسط والخليج الفارسي.

#### ٥. الإقرار باحتفاظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في القرن الإفريقي

في المستقبل المنظور وبناء البنية التحتية المناسبة لدعمه: وتعزيز كفاءة وضمان استمرارية قوة المهام الموحدة المشتركة- القرن الإفريقي وتفاعلها مع القوات العسكرية لدول المنطقة، وجعل هذا الوجود دائما.

#### ٦. مساعدة الحكومات الإقليمية على ضبط أكبر لحودها البرية والبحرية:

ويمكن إنجاز هذه المهمة بتوفير التدريب ونقاط الإنطلاق ونظم الإشراف المناسبة للبيئة وقدرات بلدان المنطقة. ومن الأهمية بمكان تشديد ضبط الحدود بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الصديقة المحاذية للحدود الجنوبية للصومال وهما كينيا وإثيوبيا لمنع الحركات الإرهابية التي تنطلق من الصومال من اختراق حدودهما.

#### ٧. وقف الدعم الأجنبي للمجموعات المتشددة العاملة في شرق إفريقيا: يجب

على الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها إعادة النظر في سياستها تجاه ارتريا واختيار وسائل التأثير عليها المناسبة لتثبيطها عن الإستمرار في تأييد المتطرفين في الصومال وفي إثيوبيا.

#### ٨. إضعاف تأثير المنظمات الإسلامية الأجنبية بالتواصل مع التيار الديني

الرئيسي وقطاعات الإسلام الصوفي ومساعدتها على ترويج التفسيرات المعتدلة للإسلام وتجريم الإرهاب. نظرا لأن المنظمات الإسلامية تستغل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للترويج لأجندتها، فإنه يجب استكشاف وسائل لمساعدة المنظمات الإسلامية الأهلية المعتدلة على تقديم الخدمات، ومن ثم إضعاف تأثير المنظمات الإسلامية غير الحكومية (الأجنبية). وبالطبع، فإن هذه المساعدات يجب أن تقدم بشكل لا يضر بمصداقية هذه المجموعات.

#### ٩. إزالة الحواجز التي تعوق التنمية الاقتصادية: هناك إجماع في الوسط

المختص بتحديد السياسات على الحاجة إلى توسيع دائرة المستفيدين من الفرص الاقتصادية، ولاسيما بالنسبة للشباب، وذلك للتقليل من احتمال تجنيدهم للعمل الجهادي. ونظرا، لضخامة الحواجز أمام النمو الإقتصادي في شرق أفريقيا، فإنه يصبح واقعا الإيضاء بالعمل على تحديد وبدء في إزالة أو تخفيض هذه الحواجز إلى الحد الممكن. إن الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو توفير حد أدنى من النظام والأمن والتحكم في سلوك الحكومات، وولايتها، وتخفيض الفساد (على الأقل فيما يتعلق باستلام المساعدات الدولية)، وتخفيف الحواجز

التجارية والإعفاء من المديونية متى كان مناسباً، وتشجيع المبادرات الاقتصادية مع التركيز على المشروعات ذات الحجم الصغير.

ويجب أن يكون الهدف العام البناء المتواصل للصمود الوطني الذي لا يتسامح ويكون فعالاً في مواجهة الإرهابيين والمتطرفين. ويمكن أن يتحقق هذا فقط، إذا ربطنا المبادرات الأمنية الحازمة بمجموعة عريضة من السياسات الهادفة لتشجيع الاستقرار السياسي والاجتماعي والإقتصادي. وبدون هذه المقاربة التي تسير على مسارين، هناك أمل ضعيف في أن تتجذر وسائل محاربة الإرهاب.

# نبذة عن مركز الشاهد

مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية مؤسسة بحثية غير ربحية مسجلة في المملكة المتحدة، وتعمل مع المجتمعات المحلية والمؤسسات في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا وتتعاون مع المؤسسات المماثلة وذات الاهتمام المشترك في العالم. ويهدف المركز إلى المساهمة في تنمية المنطقة من خلال نشر الوعي والمعرفة التي تدعم قيم العدالة والمساواة والحكم الرشيد والتعايش السلمي والحوار والتسامح.

## الرؤية

المتعلقة بالمنطقة المستهدفة بأبعاده الإقليمية والدولية .

- استقراء آخر المعلومات وأحدث المستجدات في قضايا المنطقة مع ربطها بحيطها الإسلامي والعربي والإفريقي واعدادها للنشر والتوزيع في الأوساط السياسية والفكرية والعلمية والإعلامية.

- إشاعة المنهجية الاستراتيجية وتشجيع البحث العلمي والتفكير المبدع والاسهام المبادر في التعاطي مع المشاكل المحلية والإقليمية والدولية التي ظلت وما زالت تهدد الصومال.

- صياغة مؤشرات وبدائل يهتدي بها من أجل بناء تعاون وتعايش معافى من النزاعات والحروب المحلية والإقليمية.

- ترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز السلام الاجتماعي وثقافة الحوار والتسامح في مواجهة النزاعات القبلية والمناطقية.

- الانفتاح والتعاون والتكامل مع المراكز والمؤسسات ذات الطبيعة المشابهة لعمل المركز.

- الانفتاح على كافة الأفكار والمستجدات والتوجهات الفكرية والسياسية في العالم، والاستفادة مما توصلت إليه البشرية من تقدم وتطور في المجالات ذات الصلة بأنشطة المركز.

- تقديم الاستشارات في المجالات البحثية والإعلامية للحكومات والمؤسسات والأفراد الذين يريدون العمل في المنطقة.

- العمل كوسيط بين الباحثين المحليين في المنطقة المستهدفة ومراكز البحث الأجنبية.

يسعى المركز إلى إخراج الشعوب القاطنة في هذه المنطقة من حلقة الصراع وفخ العنف الذي وقعوا فيه طيلة العقود الماضية من خلال تعزيز قيم الحوار والتسامح داخل المجتمعات وبين الدول وبالتالي تمكينهم من المشاركة بموضوعية وإيجابية في النقاش الدائر عالميا حول منطقتهم وقضاياها.

## الرسالة

إجراء البحوث الميدانية الدقيقة والعميقة ونشر المعلومات الصحيحة حول المنطقة وقضاياها. وتحديث المهتمين بآخر تطورات الأوضاع فيها وكذلك إبراز ثقافة أبناء وشعوب هذه المنطقة وتراثها الحضاري

كما تقوم أيضا بتقديم دورات تدريبية في مهارات الصحافة والبحث العلمي كما نقدم استشارات في الإعلام والبحث للمؤسسات الأخرى الراغبة في العمل بالمنطقة.

## الأهداف

- تعميق وعي المواطنين بالتحديات والمخاطر المحيطة به بواسطة تقديم معلومات وتحليلات علمية حول الأزمات الداخلية التي تعاني منها المنطقة وسبل معالجتها إضافة إلى استراتيجيات القوى الخارجية وآلياتها للتعامل مع الملف الإقليمي.

- بناء قاعدة معلومات واسعة، وتصنيفها وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية، والتعاون مع العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية حول القضايا